المفعول المطلق بين قواعد النّحو التّركيبيّة وقيود الدّلالة في ضوء نظريّة الأفضليّة

نماذج من كتاب (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) لأبي حيّان الأندلسيّ[*]

ديما خليل الربضي

باحثة في مرحلة الدّكتوراه، كليّة الآداب، قسم اللّغة العربيّة، جامعة اليرموك، إربد – الأردن

يحيى عطية عبابنة

أستاذ، قسم اللّغة العربيّة، كليّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد – الأردن

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأداء اللّغويّ في المفعول المطلق، وتوجيهه في ضوء نظريّة الأفضليّة، لاستيعاب الأداءات الفارّة من قيود التركيب والنّحو المعياريّ، معتمدًا كتاب (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب) لأبي حيّان الأندلسيّ ميدانًا للدراسة. وقد انبثقت مشكلة البحث من أنّ القواعد التي وضعها النحويون لضبط الأداء اللغويّ أثبت الواقع التاريخيّ والاستعماليّ أنها قابلة للاختراق في أداءات واردة عن عرب أقحاح ضمن إطار زمني غير متجاوز لإطار الفصاحة.

واقتضت طبيعة البحث استعمال المنهج الوصفيّ التحليليّ في دراسة الأداءات اللغويّة، عن طريق تتبّعها على مستوى التركيب، وبيان ما تتمتع به من القواعدية، إضافة إلى الخروقات التي حاد بها المتكلّم عن المعيار في ظلّ الأفضليّة الاستعماليّة. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمّها: أنّ ابن اللغة لم يتقيّد بقواعد في إنتاجه اللغويّ الذي

[*] **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٤) العدد (٢) يناير ٢٠٢٤.**

أخذ النحويون يتأوّلونه ويخضعونه للتعليل، ما أدّى إلى كثرة التفريعات عن القاعدة، وكثرة الأداءات المنتهكة لها، وأنّ نظريّة الأفضليّة يمكنها أن تشمل تحت مظلّتها النمطين: النّمط القياسي، والنمط المنتهك للتقعيد، واقترح البحث توصيات، أهمّها: إعادة النظر في الأداءات اللغويّة التي حكم عليها النحويون قديمًا بأحكام مختلفة لانتهاكها معيار التقعيد لديهم، ومعالجتها في ضوء النظريّات اللسانيّة الحديثة، لا سيما نظريّة الأفضليّة، وإعادة النظر في النّحو التعليميّ بما لا يردّ معه أيّ من الأداءات الواردة عن العرب في ظلّ قسريّة القواعد التعليميّة.

الكلمات المفتاحية: المفعول المطلق، نظريّة الافضليّة، قواعد النّحو، قيود الدّلالة، الارتشاف.

The Unrestricted Object between Structural Syntactic Rules and Semantic Constraints in the light of Optimality Theory, Models of *"IrtishāfAḍ-ḍarab min Lisān Al-'Arab"* by Abu Hayyan Al-Andalusi

Abstract

This research aims to study linguistic performance of The Unrestricted Object, and direct it in the light of Optimality Theory to encompass odd uses deflected from the structural restrictions and standard grammatical rules based on Abu Hayyan Al-Andalusi's work "*IrtishāfAḍ-ḍarab min Lisān Al-'Arab*". The problem addressed by the research was that the rules set up by grammarians for tuning linguistic performance has proved historically and pragmatically that they are penetrable by eccentric uses of indigenous Arabs within a time frame of established eloquence.

The nature of the research necessitated adopting the analytical descriptive method by screening the linguistic performances at the level of structure, demonstrating inherent ruling, as well as providing examples of eccentric uses that deflected from the standard use under Linguistic Usage Optimality. The research concluded with a number of results, most importantly is that the language productions made by native-speakers were ruleless; and the grammarians used to subject such language productions to interpretation and construe that resulted in multiple ramified subrules and eccentric uses as well, and that

Optimality Theory has the potential to subdue both the standard and rulerless types of language productions. This research suggested recommendations, most importantly is that the language uses assessed by classical grammarians differently on the ground that they were ruleless, and to treat them, instead, under the modern linguistic theories, particularly Optimality Theory, and also to reconsider the educational grammar, so that to include the indigenous Arab uses under strict educational rules.

Keywords: *The Unrestricted Object, Optimality Theory, Syntactic Rules, Semantic Constraints, Irtishaf*

المقدمة:

لا أحد ينكر الأهمية القصوى للنّحو التعليميّ الذي يمثّل الفكر النّحويّ القديم للنحويين العرب في التّقعيد والتّقييد؛ لضبط كلام العرب وصيانته عن اللّحن، لا سيما أنّ السّليقة والفطرة قد ضعفتا بعد التوسّع في الفتوحات الإسلاميّة، وصار الكثير من متحدّثي العربيّة مستعربين لا عربًا أقحاحًا، لكن يظلّ الاستعمال وما يوجّهه من أغراض المستعملين تبعًا للسياقات والمقامات والدّلالات المختلفة له منطقه الذي لا يمكن مصادرته أو تخطئته، خاصة أنّ كثيرًا من الظواهر اللّغويّة التي جانبت التقعيد أو خالفته إنّما تكلّم بها عرب فصحاء في إطار عصور الاستشهاد، ولا يمكن الاستناد إلى الضّرورة الشعريّة عند التصدّي لتفسير تلك الظّواهر؛ لأنّ مصطلح الضّرورة نفسه يدور في فلك النّحو التعليميّ، وقد ذكر سيبويه نفسه أن ما يُعرَف بالضّرائر الشعريّة هو محاولة من الشّعراء الذي هم فلاسفة اللّغة أن يلتمسوا أصلًا مهجورًا، أو وجهًا معتبرًا من وجوه التعبير والبيان[١]؛ حتى إذا ما انفرد به واحد فقط من العرب، فإنّ له اعتباره والاعتداد به كأنّه قبيلة، والقبيلة في حكم الأمّة كما ذكر القاضي الجرجاني[٢]، كما أنّ هناك مسألة أخرى تعلي من قدر الاستعمال، وهي أنّ

النحويين أنفسهم ليسوا مذهبًا أو طريقة واحدة، بل هم مذاهب وطرائق؛ فمنهم من يفضل السّماع ويقدّمه على القياس، كأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، ومنهم من يعتدّ بالقياس والتعليل، حتى إنّهم جعلوا النّحو قياسًا متبعًا، كابن أبي إسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي.

من هذا المنطلق لا يمكن أن نصنّف نظرية الأفضليّة الاستعماليّة على أنّها نظريّة غربيّة أصيلة عند الغربيين على الرغم من أنّها تطوّر لنظريّة النّحو التوليديّ لتشومسكي في محاولة لاستيعاب التراكيب الفارّة من قيود التقعيد، فبحسب سيبويه والقاضي الجرجاني – فيما ذكر سابقًا– نجد أن هذه النظريّة ليست غريبة الأصول عن العرب وعلماء النّحو القدماء الذين أعلوا من قيمة القياس، وجعلوا ما قيس على كلام العرب من كلام العرب، ويكفي أن نطالع بعض المصادر، كالاقتراح في أصول النّحو للسيوطي، والخصائص لابن جني كي نقف على أهمية القياس وأنواعه التي منها القياس على غير المسموع.

ما يشوب القواعد العربيّة ومنهجيّة اللّغويين والنّحويين في صياغتها أنّهم اعتمدوا على قبائل معيّنة أخذوا عنها، ووصفوها بأنّها خير ما يمثل الفصاحة العربيّة والأداء اللّغويّ المتميّز العالي الذي ينبغي أن يحتذي به المتكلّمون في كلّ زمان ومكان، وهم ستّ قبائل: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[٣]، وغفل هؤلاء القوم الجامعون والمقعّدون عن حقيقة راسخة أكّدها المحقّقون، وهي أنّ العربيّ لا يلحن، ولكنه يستطيع أن يتكلّم بلغة قبيلة أخرى، أو أن يجمع بين لغات عديدة[٤].

اعتنى النحويون بالعلامة الإعرابيّة في القواعد النّحويّة حتى عدّوها النّحو كلّه، وأضفوا عليها هالة من القداسة، وجعلوا يضعون لها النّظريّات التي تفسّرها كنظريّة العامل، على الرغم من العلامة أنّ الإعرابيّة ليست مجرد قرينة

لفظيّة، وإنّما قرائن كثيرة أخرى متضافرة لفظيّة ومعنويّة يمكن الاستناد إليها في توضيح المقصود من التراكيب المختلفة، بل إنّ العلامة الإعرابيّة كان العرب يستعملونها في أضيق نطاق عندما لا تتمايز الوظائف النّحويّة إلّا بها.

واستندت القواعد العربيّة إلى الاستعمال الأكثر انتشارًا ودورانًا على ألسنة العرب على الرغم من أنّ القليل أو النادر في عرفهم أيضًا تقتضيه مقامات وسياقات، وممّا لا شكّ فيه أنّ القواعد تفنى ولا تفنى السّياقات والمقامات، إضافة إلى ذلك فإنّ الحكم على الأداءات اللّغويّة الصّادرة عن عرب أقحاح، وتسمية ما خالف الكثير منها بأنها شاذّة أو لغة، فيه ما فيه من مجانبة الموضوعيّة والرغبة العارمة في تقديس القاعدة والحكم وتقديمه على كلام العرب، على الرّغم من أنّ الأصل هو الكلام العربيّ الفصيح، وما القاعدة إلّا وصف له قلّ أو كثر.

" لعلّ ما أدرجه النّحويون من الأداءات اللغويّة غير القواعديّة ضمن الشاذّ، أو الضرورة التي لها نظير في سعة الكلام هو ما يندرج كثير منه تحت ما يسمّى في الدرس اللغوي المعاصر **بالمتبقّي** (lalange) عند جان جاك لوسيركل في كتابه (عنف اللغة) وهو يعنى بمجموعة من الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة التي لا تشكّل وضعًا مريحًا لقواعد النحو السوسيري[٥]، "هذا المتبقي الذي يروغ من قواعد النّحو ويتفلّت من قوانين الألسنيّة التي صاغها دي سوسير"[٦]؛ فالأداء اللّغوي متمرّد، ينتهك دائمًا القواعديّة، ما يشكّل ظاهرة لغويّة عامّة في جميع القواعد النّحويّة الموضوعة قديمًا، والتي يمكن التخلّص من تعليلات النّحويين وتفريعات قواعدهم باستخدام نظريّة الأفضليّة في هذه التراكيب أو الأداءات اللّغويّة.

وينبغي ألّا نغفل عن أنّ الإبداع اللّغويّ في جانب كبير منه يمثل انحرافًا أدائيًّا عن النمط المألوف الكثير الشّائع، وعلى الرغم من ذلك، فقد تلقته

الجماعة اللّغويّة بقبول حسن، ووقع من نفوسها موقعًا متميزًا، ولم يمثل لبسًا أو غموضًا أو كان مدعاة للوم والاعتراض على ذلك المتكلّم، وهذا القول نفسه ينسحب على ما يصمه النحويون بالضّرورة أو القليل أو الشاذّ، فإن ذلك الناطق به قد ألقاه على مسامع عرب أقحاح خلّص، ولا شك في أن كلّ متكلّم يريد من وراء كلامه الإفهام والتبليغ في موقف التّخاطب الناجح، ولا يبتغي التعمية والإلغاز، وإلّا صار كلامه عبثًا أو ضربًا من الهذيان، ولو تأمّلنا كلّ ما قيل عنه أنه ضرورة أو نادر أو قليل أو شاذّ، لوجدناه قيل في سياقات مختلفة متنوعة، وجاء من أقوام معروفين بالفصاحة وحسن الأداء، سواء أكانوا أفرادًا أم قبائل.

إذا وصلنا إلى هذه النقطة من الإقرار بأنّ التّراكيب العربيّة لها وجوه كثيرة محتملة، وأن منها ما يخالف القواعد في بعض الجوانب، فإننا نكون قد بيّنا صلاحية اللّغة العربيّة لنظرية الأفضليّة (Optimality Theory) التي أصبحت تطوّرًا عن التوليد النّحويّ عند تشومسكي، والأكثر توافقًا مع القواعديّة والاستعماليّة، في مقابل الجهد الكبير للنحويين قديمًا لتطويع التراكيب والأداءات المخالفة للقاعدة تحت مظلّة التقعيد، ما يظهر أنّ الأداء اللّغويّ متمرّد على القواعد الوضعيّة مع تحقيقه الدّلالة الإبلاغيّة؛ ليدلّ على الأفضليّة الاستعماليّة، سواء ابتعد عن القاعدة، أو قرب منها، أو وافقها؛ فهي ظاهرة تحقّق لنا الخروج من الخلافات النّحويّة، والتعليلات الكثيرة، وتفرّع القواعد.

مشكلة البحث

تنبثق مشكلة البحث من أنّ اللغة وأداءاتها أوسع من القواعد الصّارمة، ومنطقها يأبى المعياريّة الجامدة والنحو الضيّق، وفيها من التراكيب ما لا يخضع لأي قاعدة، فجاءت أداءات كثيرة وصفت بالرديء والخبيث والنادر والشاذّ؛ لخرقها القواعد التركيبيّة، وعدولها عمّا وضعه العلماء من قيود تركيبيّة

معياريّـة؛ هـذه الأداءات التـي عـدّها النحويـون خطـأ أو شـذوذًا؛ لأنهـم قـدّموا الأفضلية القواعديّة على حساب أفضليّة الاستعمال.

وقـد تنـاول البحـث المفعـول المطلـق نموذجًـا مـن المفاعيـل فـي بـاب المنصوبات؛ فالفتحة –علامة النصب والحركة الموسعة الخفيفة المستحبّة[٧]– أقدر على التعبير عن اللاشعور اللغوي في التراكيب التي تنتهك القواعديّة، وتنتج عن انفعالات النّفس.

أسئلة البحث

انطلاقًا من مشكلة البحث تتبلور تساؤلاته التي تتمثل في ما يأتي: كيف تتعامل نظريّة الأفضليّة مع الأداءات اللّغويّة غير المعيارية أو التي خرقت القواعديّة في المفعول المطلق؟وما مدى قرب التراكيب الواردة في (الارتشاف) من القواعديّة أو بعدها عنهاعن طريق عرضها على القوانين الحاكمة للتركيب وقيوده؟ وكيف يكون للتراكيب غير القواعدية في المفعول المطلق تطبيقات في العربية المعاصرة، سواء في المجال اللّغويّ أو التّربوي أو الإعلاميّ؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الأداءات اللّغويّة غير المعيارية أو التي خرقت القواعديّة في المفعول المطلق في كتاب ارتشاف الضّرَب لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، وتوجيهها في ضوء نظرية الأفضليّة عن طريق عرضها على القوانين الحاكمة للتركيب وقيوده.

أهمية البحث

تتأتّى أهمية البحث في المنصوبات من المفاعيل عامة، والمفعول المطلق خاصة كونه يمثل قيود التركيب التي تكتنف العبارات، وتستند إليها

قرينة السياق التي هي كبرى القرائن النّحويّة، إضافة إلى تلك النظرة المتشدّدة إلى الفتحة علامة على المفعوليّة، "ما سبّب افتراقًا بين الأداء والقاعدة التركيبية، وهو أمر دفع إلى محاولة التقعيد الدّلالي في بعض الأبواب، مما أوجد خرقًا للتشدّد في التقعيد التركيبي، ومنح النّحو العربيّ القديم مرونة هائلة في الاعتداد بالتداول الاستعمالي، وأدّى إلى وجود مستويين من مستويات التفاضل في الأداءات اللغويّة[٨]: المستوى التركيبيّ القواعديّ والمستوى الاستعماليّ الدّلاليّ. وأهمية كتاب (ارتشاف الضرب)؛ إذ يُعدّ مرحلة فارقة بين جيل الأئمة الكبار كالخليل(١٧٤هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) والمبرد(٢٨٦هـ) وابن السّراج (٣١٦هـ) وغيرهم، وجيل المحقّقين الذين هذّبوا النّحو ورتّبوا أبوابه وأكملوا مسائله؛ ومن هؤلاء ابن مالك (٦٧٢هـ) والرّضي (٦٨٦هـ) وغيرهم؛ فكان حلقة وصل بين ثقافة المشرق وثقافة المغرب، فهو موسوعة علمية كبيرة في النحو والصّرف وأصولهما.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، وهو المنهج الذي استعمله أصحاب نظرية الأفضلية أنفسهم؛ كونه يفي باحتياجات هذه الدراسة البحثية في وصف الظواهر اللّغويّة، وإيراد قول أبي حيّان فيها، ثم مناقشة آراء النحويين فيها، ودراسة تلك الظواهر المعروفة بالمتبقي من خلال استكشاف ما يكتنفها من سياق تاريخي وسياقي وفق ما ينجم عن الأداءات اللغوية من بنيات تركيبية.

فقد استندت الدّراسة إلى منهجيّة تتمثّل في تتبّع الأداءات اللّغويّة للمتبقّي في المفعول المطلق في كتاب (ارتشاف الضّرَب)، وبيان ما تتمتع به تلك الظّواهر اللغويّة (الأداءات) من القواعدية، إضافة إلى الخروقات التي حاد بها المتكلّم عن المعيار في ظلّ الأفضليّة الاستعماليّة، ثم إصدار الحكم بعد

عرض الأداءات على معايير جدول الأفضلية الخاصّة بكل أداء، وحصر الخروقات (الانتهاك) لهذه المعايير (القيود).

القواعد النّحْويّة التركيبيّة والقيود الدّلاليّة في الدّرس اللّغويّ

إنّ البحث في النشأة الأولى للقواعد النحويّة التركيبيّة وما صاحبها من قيود دلالية ربما يأخذنا إلى حِقَب بعيدة في تاريخ العرب، فدعونا نتحسس آثار الحُداة والفرسان الأوائل والأعراب في مراعيهم ومضاربهم لعلنا نقف على بداية القصة، ونحيط علمًا ببدء التقعيد، ونقبض على طرف الخيط في هذا الثوب العظيم المليح الموشّى.

تبدأ القصة في طبيعة الحياة العربية الأولى في طورها القبلي الذي كان بعيدًا تمامًا عن الوحدة السياسية أو الدولة المتحدة بصورتها التقليدية تحت راية واحدة ونظام واحد، بل كانت العرب قبائل متشردمة متناحرة متباعدة، بينها ما بينها من مِحَن وإحَن وثارات لا تنقضي على امتداد جزيرتهم، وكان لكلّ قبيلة بعض السمات اللغوية التي تميزها سواء على مستوى المعجم أم التركيب أم الأصوات، غير أن الجميع يتفاهمون فيما بينهم.

لكن علينا أن ندرك حقيقة أثبتها الواقع التاريخي تتمثل في أنّ اللغة العربية عُرفت قبل الإسلام في مستويين: مستوى محليّ يشيع على ألسنة الناس في استعمالهم اليومي، ومستوى معياري أدبي يتعاطاه الأدباء في قصائدهم وخطبهم وحكمهم ومراسلاتهم(٩).

وقد عمل هذا النمط المعياري المتداول بين الأدباء الذي يعدّ وعاء للأدب على توحيد العربية في مسلك لغوي لا شعوري، ذلك أنهم عند التصدّي للأدب كانوا يحاولون جاهدين أن يتحاشوا فيه الصبغة المحليّة التي تفوح منها رائحة القبائليّة، كي يكون أدبًا لكلّ العرب لا يجد أحد غضاضة في أن ينشده أو يتمثله مهما كان انتماؤه، ومهما وقع بين قومه وعشائر الأدباء(١٠).

تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى اشتغل فيها اللغويون بجمع المواد اللغوية من قبائل العرب على اختلافها، لكنهم وقعوا في خطأ منهجي مفاده الانتقائية بقصر الجمع على قبائل معينة بوصفها أفصح القبائل، واستندوا إلى أدلة واهية – في رأينا– لا تصمد أمام الاختبار الحقيقي والمناقشة المستندة إلى الحجج والبراهين العقلية إضافة إلى الواقع التاريخي، فاعتمدوا على لهجات قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وقد نجم عن هذه الانتقائية حرمان العربية من لهجات قبائل، مثل: لخْم وجذام وقُضاعة وغسّان وإياد وتغلب والنمر(١١).

ومن ثم فإنهم لم يأخذوا اللغة لا من حضري ولا من سكن أطراف جزيرة العرب لاختلاط هذه القبائل بغير العرب وضعف ألسنتها في زعمهم، لكن فات هؤلاء اللغويين مسألة مهمة ذكرها المحققون مفادها أن العربي لا يلحن، بل يمكنه أن يتكلّم بلغة قبيلة غير قبيلته، كما يمكنه أن يتكلّم بغير العربية؛ وهذه مسألة موضوعية فيها ما فيها من الإنصاف للأداءات اللغويّة العربيّة التي خالفت النمط المعياري ولم يأتِ نسجها على منوال القبائل التي عدّها اللغويون أفصح القبائل التي ينبغي أن تؤخذ اللغة من أفواههم(١٢)؛ فلا معنى لردّ أيّ لغة من لغات العرب أو إنكارها، فإن هذا شنيع في القياس؛ إذ هي لغتهم مهما كانت أصواتها أو تراكيبها أو معجمها، فكما أننا لا ننكر على أهل اللّغات الأجنبية نطقهم بلغاتهم التي فطرهم الله عليها، فلا يصحّ لوم أيّ عربي يتكلم بلهجة قبيلته، ولا شك في أن معظم الأداءات المنكرة المرفوضة لدى النحو التعليمي مردّها اللهجات العربية أو ما طرحه اللغويون العرب قبل مرحلة التقعيد من أداءات كان يمكن أن ترسم بعض القواعد لو توافرت لها الأمثلة التي تبلغ بها حد الكثرة الذي استندوا إليه في تقعيدهم.

بعد انقضاء مرحلة الجمع التي نهض بعبئها اللغويون على منهجية نراها انتقائية ظلمت الكثير من الأداءات العربية التي تنتمي إلى قبائل معينة، جاءت مرحلة التقعيد التي حمل لواءها النحويون العرب مستندين في ذلك إلى منهجية جعلت الكلام العربيّ يدور في فلك القلة والكثرة[١٣]؛ فما ورد كثيرًا في كلام العرب أسّسوا عليه القاعدة والنظريّة التي يقاس عليها وينسج على منوالها، وما ورد بقلّة أوهنوه وجعلوه غير الأفصح على الرغم من ضياع أكثر ما قالته العرب من شعرها ونثرها[١٤]؛ فمسألة الاحتكام إلى القلّة والكثرة تفتقد إلى الموضوعيّة، فمن الطبيعي أن بعض السياقات أكثر من بعضها، وهو الأمر الذي يترتب عليه دوران بعض العبارات والأساليب والتراكيب أكثر من غيرها على الألسنة، هذا ما يقرّره المنطق والواقع الاستعمالي والعرف اللغوي، كما أن القواعد تفنى ولا تفنى السياقات؛ أي: لا ينبغي أن نبحث لكل سياق عن قاعدة ونحصي تلك السياقات؛ لأنها ستتجدد ويتفرع منها ما لا يدركه صاحب التقعيد في أزمنة لاحقة.

إنّ القواعد النحويّة التّركيبيّة في مفهوم النحويين تعني أن تنقاد الأنماط والأساليب اللغوية لما وضعه النحويون من ضوابط استنبطوها من خلال استشرافهم الأداءات اللغوية وتصنيفها من خلال مدى شيوعها ومدى كثرتها ودورانها على ألسنة المستعملين، ثم صنّفوا تلك الأداءات إلى قياسي، وقليل، ونادر، وشاذّ، لكنّ تلك القواعد يبدو أنها غير كافية ولا وافية؛ لأنّها جاءت بعد عمل اللّغويين وما فيه من انتقائية، ثم استندت إلى منهجية تحتكم إلى القلة والكثرة.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنّ اللغة أكبر وأوسع من أن تحيط بها قواعد وضعية مصنوعة، فاللغة كائن حيّ ينمو وينفعل ويتحسس السياقات والمقامات المختلفة، ويتشكل ويتقولب بما يمنحها الصبغة التداولية

الاجتماعية، وليست مجرد أمثلة قياسية مبتورة عن سياقها يتعاطاها الدارسون، ثم يهيلون فوقها دفاف الكتب.

كما أنّ الركون إلى وصف كل ما يخالف الشائع أو الكثير الذي بنى النحويون عليه قواعدهم بأنه لهجة أو لغة من لغات العرب يدعو إلى التساؤل: هل كلام العرب إلّا لهجات منسوبة إلى قبائل معينة! إن افتراض كون المخالف للكثير لهجة يبدو في ظاهره وكأنّ هناك لغة فصيحة رسمية في الأساس تسير جنبًا إلى جنب مع اللهجات القبلية، لكن هذا مغاير للواقع اللغوي والتاريخي، بل هي لهجات كلّها، لكن اللغويين اعتمدوا لهجات معينة عند الجمع كما سبق، ثم تلا ذلك عمل النحويين من خلال منهجية غير موضوعية تستند إلى الكثرة والقلة، غير أنّ الموضوعيّة والمنهجيّة المنضبطة تقضي بالنظر إلى الكلام العربي نظرة شموليّة والوقوف على مسافة واحدة من لهجات القبائل من غير تمييز.

لكننا نجد أصواتًا للمحققين من قدماء اللغويين يدركون هذه الإشكالية، ويتناولونها في مصنفاتهم، حتى إن سيبويه شيخ نحويي البصرة يدافع عن فكرة المتبقى وما تستند إليه نظرية الأفضلية في معرض حديثه عن الضرورة الشعرية في باب ما يحتمل الشعر، إذ رأى أن تلك الأداءات التي خالفت النظام التقعيدي إنما هي راجعة إلى أصول قديمة[١٥]،قاصدًا ما يعرف بالرّكام اللغوي[١٦]، ومريدًا أن هذه الظواهر لها وجه في العربية ينبغي احترامه، وتبعه ابن جني في احترامه الأداءات المخالفة للمنظومة التقعيدية،وذهب إلى أنّ ما يصدر عن العربي على غير الكثير والنمط المعياري في عصور الاستشهاد والفصاحة لا يصحّ وصمه بالفساد أو القبح، بل هو راجع إلى لهجة قديمة مهجورة بقي منها أصداء تتردد من حين إلى آخر عندما يستدعيها السياق، وتجلبها طاقتها التعبيرية والدلالية التي يشير إليها المتكلم من طرف خفي[١٧]،

بل إن ابن جني يصرح بأن المسموع مقدّم على القياس، وأولى بالاتباع من التنظير وإعمال العقل(١٨).

والقواعد التركيبية في العربية كانت نتاجًا للتفكير النحوي الذي ظهر بوصفه ردّ فعل لتسرّب اللحن إلى العرب بعد الفتوحات الإسلاميّة فلحن كثير من الناس، حتى وصل اللحن إلى العامّة والخاصّة، فبدأ العلماء بوضع قواعد كليّة استنبطوها من القرآن الكريم، ثم كلام العرب الفصحاء المنقول نقلًا صحيحًا، ووضعوا حدًّا لزمن الاستشهاد بكلام العرب، وهو قبل منتصف القرن الثاني للهجرة بالنسبة لعرب الأمصار، وقبل نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للأعراب أهل البادية، إن القارئ لتاريخ القضايا اللغوية عند السلف ليجد أن عناية الصحابة –رضوان الله عليهم– كانت منصبّة على تقويم اللسان بعدما انتشر اللحن بكثرة الفتوحات الإسلاميّة، ومخالطة العرب غيرهم من الأجناس الأخرى الذين يتحدثون غير العربية، والملاحظ أن قضية اللحن شغلت تفكير الصحابة والتابعين بشكل كبير جدًّا، وقد ورد عند المؤرخين وأرباب الأدب أن أول لحن كان في البادية هو قول بعضهم: (هذه عصاتي)(١٩)، وأول لحن سمع في العراق: (حيّ على الفلاح) بكسر الياء من (حيّ) لا فتحها(٢٠).

ويراد بالقواعد التركيبيّة الضوابط المستنبطة من كلام العرب على المستوى التركيبيّ المشتمل على العلائق المختلفة التي تكتنف الإسناد وترسم دور الوظائف النحويّة وشروط كل وظيفة، في حين أن القواعدية تشير إلى مدة مطاوعة الأداءات اللغويّة في الاستعمال لهذه الضوابط والقواعد، وهي قواعد مكتسبة في أثناء ملاحظة الاستعمال اليومي إبان مرحلة اكتساب اللغة.

كانت العربية لغة متحرّرة من القيود في عصورها الأولى عقب انفصالها عن اللغة الأم التي تفرعت عنها الساميات، وقد نجم عن هذا التحرر تطوّر أنظمتها الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة، لكن هذه التطورات ظلّت

محتفظة بالأصل جنبًا إلى جنب مع الصّيغ الاختياريّة التي تمخض عنها التطور أو ما يمكن تسميته بالصّيغ البديلة الاختياريّة، على أن القيود النصيّة التي طرأت على العربية أدّت دورًا من الأهمية بمكان في اتصال حاضرها بماضيها، فصار أبناؤها المعاصرون يفهمون نصوصها الموغلة في القدم، وبذلك لم يجرِ عليها ما جرى على لغات أخرى متحرّرة من القيود انقطع أبناؤها المعاصرون عن تراثهم وكأن لغة أسلافهم لغة أخرى غير التي يتحدثون بها.

إنّ الصّيغ البديلة أو التفريعات هي نوع من التفنّن في الأداءات اللغوية التي تسير جنبًا إلى جنب مع اللغة المعيارية، بل مع اللهجة المحليّة أيضًا، ويتوافق الجميع في المعنى المنشود، وهي أداءات تعارف عليها أبناء اللغة الواحدة، وليست شيئًا شاذًا في نظرهم أو غير مألوف، والملاحظ أنّ هناك تطابقًا دلاليًّا بين الأداءات الاختيارية والأداءات المعيارية القواعدية، مثل التحوّلالداخلي الحركي في الكلمة الذي كان سببًا في ثراء لهجات القبائل فأتاح لها فيضًا من تولّد الصيغ ومرونة الانتقال من صيغة إلى أخرى(٢١).

وكلمة قواعدgrammarكلمة كلاسيكيّة ذات مفهوم يستعمل ليشمل ما يمكن أن يوصف بأنه قوانين المرور، أو نظام السلوك للغة، ومن الناحية الاشتقاقيّة ترجع الكلمةgrammar إلى أصل يوناني قديم يدلّ على معنى الكتابة، فالكتابة عند اللغوي مظهر ثانويّ للغة، والكلام مظهر أساسيّ؛ إذ يفضل بعض اللغويين المحدثين استعمال كلمة (التركيبstructure) التي يدل اشتقاقها التاريخي على طريقة البناء وإقامته(٢٢).

أمّا الاستعماليّة وما فيها من تداولية، فإنّها أساس نظرية الأفضلية التي يفرض منطقها أن نتوقف على ورود الاستعمال اللّغويّ إبّان القيد اللّغويّ، فليس أحد النّمطين أو الصّيغتين أجود أو أفضل من الآخر، بل هما متساويان في الصحّة اللغوية ولا يمكن رفضهما أو تخطئتهما، ما لم يثبت اختراق أحدهما

للقيد زمانيًا أومكانيًا، فإذا اعترض القيد وحدوده على الاستعمال، فإنّه يفقده هذه الأفضليّة(٢٣).

وعند النظر في المصنّفات النحوية من لدن سيبويه ومرورًا بمن خلفه من المتقدمين، ومن تابعهم من متأخري النحويين، ووصولًا إلى أرباب الشروح والحواشي والتقارير نجد أن الجميع يتفقون في هذا التراث الكبير على وضع القواعد العامة التي تفرق بين الوظائف النحويّة المختلفة من عُمَد وفُضَل، ثم يتناولون كل وظيفة ويضعون لها الحدّ أو التعريف الجامع المانع المملوء بالمحترزات التي تشمل جميع أفراده، وتحول دون دخول وظائف نحوية أخرى معها في بابها؛ وذلك من خلال سرد الضوابط الجزئية والقيود الفرعيّة المتمثلة في فروع القاعدة وأشراط تلك الوظيفية، لكنهم سرعان ما يسردون أداءات كسرت تلك القواعد الجزئية، واختلطت بغيرها من الوظائف، وهي في الوقت نفسه تؤدّي الوظيفة النّحويّة خير أداء، ما جعلهم يصنّفونها ضمن الشاذّ أو النادر أو القليل، فإن كان ورودها في الشعر فقط بحسب ما يتوافر من شواهد، أطلقوا عليها مصطلحًا تعليميًّا هو الضرورة الشعريّة، حتى صار في عرفهم، وورثته الأجيال المتعاقبة من بعدهم أن الشعر له لغة خاصة، ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ناظرين في ذلك إلى الوزن وما يحتاج إليه الشاعر من الحركات والسكنات التي تقيم صلب عمود الشعر وتدعم متن تفعيلاته بين علله وزحافه، لكنهم لم يتأمّلوا الدلالات الخفيّة التي وراء تلك الأداءات وغيرها مما يندرج تحت الشاذ والضرورة، ولماذا يختار ابن اللغة القحّ أن يحيد عن النمط الشائع إلى ما هو ضمن الركام اللغوي أو الأصول المهجورة القديمة؟

ولا يمكننا أن ننكر ما فعلته تلك القيود التركيبيّة من خدمة جليلة قدمتها للعربيّة؛ إذ حافظت العربية من خلالها على نظامها القواعدي الذي أعلت فيه من شأن العلامة الأعرابيّة المرتبطة بنظريّة العامل التي أسّسها النحويون

وجعلوا منها شعارًا كبيرًا للنّحو العربيّ؛ إذ يدور في فلكها التغييرات التي تشير إلى الوظائف النحوية المتعددة.

ومن الأمثلة التي نسوقها على القيود التركيبية المتمثلة في المنصوبات: (الحال) وما صحبه من أداءات اكتنفت وظيفته، وخرقت القواعد، على النحو الآتي:

الجدول (١) يبين خروج بعض الأداءات عن القواعدية إلى الأفضلية الاستعمالية

الأداء اللغوي	الحال	الأفضلية القواعديّة			الأفضليّة الاستعماليّة
		النصب	الاشتقاق	التنكير	
ذهب زيد راكبًا	راكبًا	√	√	√	√
فما رجعت بخائبة ركابٌ	بخائبة	X	√	√	√
جاءوا رجلًا رجلًا	رجلًا	√	X	√	√
أرسلها العراكَ	العراكَ	√	X	X	√

يبين الجدول السابق ما اشترطوه في الحال من مجيئها مشتقة فضلة منصوبة نكرة(٢٤)، وقد انقادت غالبية الأداءات اللغوية للقواعدية، غير أنّ الاستعمال كان له منطقه الذي قضى بمجيء بعض الأداءات فاقدة بعض القيود أو بعض القواعد والضوابط الجزئية، وعلى الرغم من ذلك، فقد أوّلها النحويون بما يتوافق مع قواعدهم، والعجيب أنهم جعلوا هذا التأويل شرطًا لصحّة التركيب على الرغم من أنه أمر معنوي عقلي ليس له ثمرة أو أثر لفظي.

إنّ صحّة هذه الأداءات اللغوية من حيث القيد الدلالي الاستعمالي يشير إلى قبولها لا سيما أنها وردت في إطار زماني ومكاني مشهود له بالفصاحة من عرب أقحاح، فلا يمكننا إلّا قبولها والبحث عن دوافعها النفسانية

ومسوغاتها الدّلاليّة، ومن هنا يمكن أن نؤسّس عليها ما يشبه القاعدة الموازية المرتبطة بالمعنى والسياق من غير أن تكون مقصورة على المعيارية القواعدية التي تقولب اللغة وتصفها في قوالب جافة بعيدة عن التداولية والاستعمال والصبغة الاجتماعية.

إنّ المتتبّع لمسيرة النحو العربي يجد أنّ القواعد وما يكتنفها من قيود تركيبية تمثل شعارًا لدى النحويين للمحافظة على المعايير التعليمية التي ابتغوها وأسسوا لها، لكن في الوقت نفسه لا نعدم أصواتًا للمحققين من النحويين الذين نظروا بعينين؛ عين على النحو التعليمي وما يقتضيه من قواعدية، وعين على الأفضلية الاستعمالية التي تمثلها الأداءات التي تحاول وجهًا مهجورًا للغة قديمة من العربية الأولى، أو تلك الوجوه التي تحمل على الركام اللغوي؛ فوقفوا موقفًا موضوعيًّا بين هذا وذاك، فلم يصفوا كلام العرب الأقحاح بالشذوذ، ولم يخضعوا كلامهم الذي فطرهم الله عليه للقواعد والقيود التركيبية، بل ذهب المحققون إلى ضرورة طرح تلك القواعد المصنوعة، واتباع ما يرد على اللسان العربي القح العذب، ومن ثم فإن هذه النظرة هي الأحرى بالأخذ والأجدر بالاتباع، لا سيما في عصر سقطت فيه الخصومات اللغوية، وامتزجت فيه المذاهب في بوتقة واحدة، ولا يبقى لأبناء عصرنا من الباحثين اللغويين إلّا الاستفادة من كلّ هذه الأداءات القواعدي منها والاستعمالي، وتوظيف كلّ أولئك في الحقول اللسانية الحديثة وتطبيقاتها التي لم تدع شأنًا من شؤون الحياة إلا ضربت فيه بسهم، حتى تجلّى بوضوح الجانب الاجتماعي للغة، ولم تعد حبيسة الأرفف تعاني الإهمال تحت وطأة نسيج العنكبوت.

نشأة نظرية الأفضليّة

وُجّه الكثير من النقد لنظرية تشومسكي القائمة على العقلانية، " فقام تشومسكيبكثير من التعديلات على نظريته التوليدية، حيث أراد أن يتخلى عن الجانب العقلي في فهم العملية اللغوية، وينحاز إلى الأثر التداولي وإلى أهمية الدلالة، فأعلن عن نظرية جديدة وهي نظرية (البرنامج المصغّر) التي خففت من طغيان العقلانية، والتفتت إلى الاستعمال اللغوي، هذا التحول أدى إلى بروز النظرية الأفضلية اللغوية أو التفاضلية، وهي من النظريات اللغوية الحديثة"[٢٥] التي تعدّ تطويرًا لما جاء به التحويليون الذين حوّلوا اللغة إلى ظاهرة رياضية، معتمدين الجانب العقلاني، ومغفلين الجانب التداولي في بيئته الاستعماليّة الحقيقية، " فقد فطن الوصفيون إلى أنه يمكن التخفيف من حدّة الجانب العقلاني، واتجهوا إلى بداية احترام بعد اللغة الاستعمالي، فأنتجوا بهذه الفطنة نظرية جديدة من نظريات علم اللغة الوصفي، هي نظرية الأفضلية Optimality Theory التي يرمز إليها اختصارًا بالرمز (OT)"[٢٦].

طرحت نظرية الأفضلية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي عنطريق (ألن برنسAlan Prince) و(باول سمولنسكيPaul Smolensky) اللذين بدأا في عام ١٩٩١ بتقديم عملهما حول مقاربة جديدة للغة، وبحلول عام ١٩٩٣ قدّما كتابًا عنوانه Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar وقد تبنى المؤلفان نظرية الأفضلية بوصفها تطويرًا لنظريّة النّحو التوليدي المنسوبة لتشومسكي[٢٧]، ثم طُرح كتاب Optimality Theory لمؤلّفه رينيه كاخرRene Kager[٢٨] والذي ترجم تحت عنوان (النظرية التفاضليّة في التحليل اللّغوي)، وقد تبنى مؤلّفه هذه النظرية؛ فذكر في مقدمته أنّ هذه النظرية هي تطور لنظرية تشومسكي

السابقة[٢٩]، وتحدّث عن ماهيتها، وأهميتها وشمولها نواحي النظام اللغوي، يقول كاخر: "تتلخص الفكرة الرئيسة للنظريّة التفاضليّة في أنّ الصيغ السطحيّة تمثّل حلولًا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها المطالب المتضادة لعدد من القيود، فنجد أن تفضيل صيغة سطحيّة ما يعتمد بالأساس على كونها تتكبّد الحدّ الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محددة من القيود المنتهكة، والتي تنتظم بدورها في سلسلة تعكس ترتيبًا لغويًا مخصصًا"[٣٠].

لكن الأفضليّة كما يرى جون مكارثيMcCarthy John لها جذور تعود إلى أوائل السبعينيات؛ فقد أشار إلى ما كان معروفًا آنذاك من أنّ العمليات الصوتيّة والنحويّة تتأثر بالقيود المفروضة على القواعد؛ وهذا التأثير في رأيه نوعان: الأول: تقييد التراكيب على القواعد، وهذا الأمر يصيب اللغة بالجمود؛ لأنّ القواعد لا تحتمل جميع الاستعمالات اللغوية، ومن ثم يؤدي إلى اندثار اللغة وضياعها. والنوع الثاني: التحرر والانطلاق من هذه القيود التقعيدية، وإطلاقها على قواعد الاستعمال، وبهذا تكتسب اللغة مرونة تمكنها من استيعاب الاستعمالات الأدائية الواردة عن ابن اللغة[٣١].

وهذا أحد أسباب ظهور نظرية الأفضلية، فالقواعد الإلزامية لا ينتج عنها إلا صيغ محدودة، وما خرج عنها نسب إلى الشذوذ أو التأويل، والاستعمال قد ينتهك شروط القواعدية، لكنه جزء أصيل من اللغة لا يمكن رفضه أو التغاضي عنه.

فالأفضليّة نظرية جاءت لتفسير الأداءات اللغوية المتلفظ بها من ابن اللغة، متكئة على سلامة المعنى الإبلاغي للمتلقي، وإن انتهك ابن اللغة بعض القوانين القواعديّة، بعيدًا عن الجانب العقلاني في النظرية السابقة؛ إذ تصنف نظرية الأفضليّة الأداءات اللغوية صنفين: الأول: تتحقّق فيه الأفضليّة القواعديّة، والثاني: تتحقّق فيه الأفضليّة الاستعماليّة، مع الأخذ في الاعتبار أن

الأداءات التي تحقق الأفضليّة القواعديّة هي بالتالي تتحقق فيها الأفضليّة الاستعماليّة، وهي بذلك تقبل الأداءات الخارجة على النظام النمطي للقواعد النحويّة وتفسرها، مرتكزة على الجانب التداولي الاستعمالي للغة المحافظ على الجانب الإبلاغيّ الدلاليّ.

تقوم الأفضليّة على الموازنة بين تركيبين انتهك أحدهما حدًّا أقلّ من غيره من القيود التقعيدية، ومن ثم يمكننا إعطاء هذا التركيب صيغة الأفضلية انطلاقًا من هذه النظرية؛ فالأداء اللغويّ وفق هذه النظريّة يحقق المقبوليّة الاستعماليّة حتى لو كان بعيدًا عن القياس أو انتهك أحد شروط القواعديّة، فليس ثمة تركيب أفضل من آخر من حيث الاستعمالية، فإن لم يحقق المقبولية القواعدية فليس له إلّا المقبوليّة الاستعمالية، ذلك أنّ القواعدية لا تطّرد في جميع صور الأداء اللغوي.

وتقصد نظريّة الأفضلية إلى شمول التراكيب التي استبعدت من قِبل التقعيدين لخروجها عن المنهج الموضوع، فجاءت الأفضلية بوصفها ثورة على النظام التقعيدي النحوي، لتصحيح الحكم على الأداءات اللغوية، والكشف عن حقيقتها، ومحاولة تفسيرها بعمق من جوانبها الفنولوجية، والصرفية، والنحوية، فاللغة أوسع من أن تحدّها قاعدة، فهي كما قال (رينيه كاخر): "نظرية القدرة الاستيعابية للغة البشرية"[٣٢] وتمثل أيضًا" نظرية القيود المنتهكة"[٣٣].

وتستند النظرية إلى خمسة مبادئ من وجهة نظر المنظّرَيْن لها؛ هي: **العالمية** (Universality)، أي إمكانية تطبيقها على لغات البشر الطبيعية كافة، ولعلّ من أوضح الأمثلة على ذلك: قاعدة الإسناد التي لا تخلو منها جملة في أي لغة. أي أنّ اللغات الإنسانيّة الطبيعيّة يمكن الكشف فيها عن نظام إسنادي ما؛ لأنّ الإسناد هو الأداة الأولى في التواصل أو جعل الكلام قابلًا للعمليّة التواصليّة. و**قابلية الانتهاك** (Violability) أي أن قواعد التركيب

أو القوانين التي تحكمه قابلة للانتهاك، ومن هنا يكون الحكم على اختراق القواعد من أجل تدريجها وفق الأفضلية القواعدية؛ وهذه القابلية للانتهاك هي الأقرب إلى روح اللغة وطبيعتها، بل هي التي تحقق مبدأ التداولية الاجتماعية للغة. و**الترتيب** (Ranking)، فهناك ترتيب في التراكيب والأساليب من حيث الالتزام بشروط القواعديّة وضوابطها التي هي أيضًا تنصاع للترتيب حسب الأهمية في المنظومة اللّغويّة؛ ومن ثم فإن التّركيب الذي يتقيد بشروط القواعديّة أو يخرقها بشكل هين بسيط إنّما هو في أعلى درجات الأفضليّة، ويطلق عليه المترشح الأفضل (Optimal Candidate)؛ لذا فإنّ الالتزام التام بالقواعدية هو الذي يحقق للنمط اللغوي أعلى درجات الأفضليّة، ويليه النمط الذي يخترق أدنى شروط القواعدية، وهكذا. و**الشمولية**(Inclusiveness)، وذلك من خلال دراسة الظّواهر اللغويّة من كلّ جوانبها وأبعادها المختلفة؛ ففي حين نجد التراث العربي يصنف الظواهر إلى شاذّ ومطّرد ومنسجم مع القاعدة، تتعاطى نظريّة الأفضليّة مع الظواهر من حيث خرقها المعايير(القيود)؛ فتقيس ذلك بدقة أكبر. و**التوازي** (Parallelism)، يراد به تصنيف الأنماط وفق العناصر القواعديّة من خلال ضبط ترتيب القيود القواعديّة، والنظر لمعرفة ما إذا كان هذا الترتيب يناسب مجموعة الصّيغ والتراكيب؛ فعند عرض التراكيب وفقًا لجداول الأفضليّة التي تصنّف النمط وفقًا للقواعديّة، فإنّ هذا المبدأ هو الذي يحكم ترتيب القيود القواعديّة، وما إذا كان هذا الترتيب يفي بمجموعة الصيغ أو التراكيب[٣٤].

من الأمور المهمة التي تميّز لنا أفضليّة التراكيب من القواعدية أو الاكتفاء بالأفضلية الاستعمالية، إعداد جدول الأفضليّة الذي يتطلب خطوات يسير عليها الباحث، ويكون على وعي تامّ بها، وهي تتفاوت من باحث لآخر

في ترتيب أولوياتها، ونرى أن الخطوات الآتية تتوافق مع منهجية البحث في نظرية الأفضليّة[٣٥]:

أولًا: الإلمام التام والوعي الكامل بالقواعد النحويّة والحدود والمفاهيم التي وضعها النحويون، بالإضافة إلى تفريعات القواعد المتشعبة التي خاضوا فيها؛ فلا يدخل في الفن غير أهله فتأخذه الكبوة، ولأهمية ذلك في الحكم على ما استبعده النحويون من الأداءات تحت مسمّى الشذوذ أو غيره.

ثانيًا: استخراج العلامتين التي أشار إليهما البحث سابقًا من التراكيب محلّ الدراسة، وهما: العلامة الجوهرية، والعلامة الشكليّة/الإعرابيّة، فالعلامة الجوهريّة لا خلاف فيها بين النحويين والباحثين، وهي في طبع ابن اللغة وجبلته، يدركها بحسّه الفطريّ، كإسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقي الذي فعل الفعل أو قام به، ويشتمل عليها الحدّ أو التعريف. وأما العلامة الشكليّة فهي المستخلصة من الحدود والمفاهيم ولكنها تستند إلى الشكليّة، (الحركة الإعرابية التي تفصل بين رتب الكلمات داخل التركيب)، كعلامة الرفع، والاسميّة، والإسناد التركيبي، وهذه العلامة محلّ خلاف بين النحويين أنفسهم، وهي مجال رحب ميدانه واسع أفنانه للخلاف والانتصار للآراء، كتحديد اسمية (نعم) و(بئس) أو فعليتها وما يتبع ذلك من إعراب الاسم الواقع بعدها، وهذه العلامة الشكليّة تكون في جدول الأفضليّة بعد العلامة الجوهريّة.

ثالثًا: تحديد نوع الأفضلية بالنسبة للتراكيب المتوجّه إليها الدراسة للحكم عليها فيما إذا اشتملت على الأفضلية القواعدية والاستعمالية، أم الاستعمالية فقط، وهل لهذه التراكيب صيغ بديلة أم لا؟ وإن وجدت صيغ بديلة فعلينا المقارنة بين النمطين، فإن كانا متساويين في القاعدة والاستعمال فلا مجال لهما في الدراسة كحال (ما) الحجازيّة والتميميّة.

رابعًا: ترتيب المعايير (القيود/ العناصر القواعدية) في الجدول بعد تحديد النمط التركيبي أو الأداء اللغوي المراد قياس التزامه بالقواعدية وفقا للعناصر المستخلصة، بحيث نجعل أهمها في أول الجدول، أو نتدرج بالترتيب الذي نرتضيه إذا تساوت العناصر فيما بينها.

خامسًا: وضع إشارة (√) تحت العناصر التي تحققت في الأداء اللغوي، وإشارة (x) تحت العناصر التي لم تتحقق فيه، فنقصها شرط أو أكثر من شروط القواعدية، والتدقيق في وضع هذه الإشارة هل وقعت تحت أهم شرط قواعدي، أم تحت شرط قواعدي شكلي، وبعدها نصدر الحكم على الأداء وأفضليّته.

وأخيرًا: الانتباه إلى أن اللغة العربية يمكن أن يقع في بعض تراكيبها مخالفة لأهم شروط القواعدية، ولكننا لا نستطيع الحكم على التركيب بأنه غير صحيح في الاستعمال، إذ يمكنه خرق أهم شرط للقواعدية مع بقاء أفضليّته الاستعماليّة، إلّا إذا كان خارج القيد الزماني أو المكاني الذي اشترطه البحث.

المفعول المطلق في ضوء الأفضلية

يسمّى هذا المفعول بالمطلق؛ لأنّه أطلق من القيود التي التزمت بها المفاعيل الأخرى، كحرف الجرّ والظّرف، وهو عكس المفعول المقيّد، قال ابن عقيل: " وسمّي مفعولًا مطلقًا لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جرّ ونحوه بخلاف غيره من المفعولات، فإنّه لا يقع عليه اسم المفعول إلّا مقيدًا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له"(٣٦).

واتّفق النحويون على كونه مصدرًا، واختلفوا في كون المصدر هو الأصل والأفعال مشتقة منه وهو رأي البصريين، أو الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه وهو رأي الكوفيين، وسمّي مصدرًا؛ لأنّ الفعل يصدر عنه(٣٧).

وذكر ابن يعيش أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يُحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أم لم يتعدّه، نحو: ضربتُ زيدًا ضربًا، وقام زيدٌ قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين [٣٨].

وذكر ابن هشام أنّ الزمخشري وابن الحاجب قدّما في الذكر المفعول المطلق على غيره لهذا السبب، أي لأنّه المفعول الحقيقي[٣٩]، وهذا ما فعله أبو حيان في كتابه (الارتشاف).

تعريفه: عرفّه أبو حيان بقوله: " المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، نحو: فَهِمَ فَهْمًا، أو صادر عن فاعل حقيقة، نحو: خطَّ خطًّا، أو مجازًا، نحو: ماتَ مَوْتًا"[٤٠].

فالعامل في المصدر هو الفعل، وذكر أبو حيان أنّ الناصب قد يكون معمولًا لما ينوب عن الفعل، مثل المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، وضرب لذلك أمثله في كتابه[٤١].

وعرّفه ابن هشام بقوله: "هو المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبيّن لنوعه، أولعدده، كـ (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، أو (ضَرْبَ الأميرِ)، أو (ضربتيْنِ)"[٤٢].

والتّعريفان السّابقان وغيرهما لم يضعا حدًّا للمفعول المطلق، وإنّما عدلا عن تعريفه إلى تعريف المصدر، ولا شك في أنّ المصدر أعمّ والمفعول المطلق أخصّ، لذا فإنّ أقرب التعريفات للمفعول المطلق هو تعريف ابن الحاجب بأنه: " اسمُ ما فعلَه فاعلُ فعل مذكور بمعناه"[٤٣].

يتّضح ممّا سبق أنّ المفعول المطلق هو مصدر مأخوذ من جنس الفعل، جاريًا على لفظه ومعناه، وأنواعه ثلاثة: مؤكّد لعامله (الفعل المأخوذ منه)، أو مبيّن لنوعه أو عدده، وهذا يدلّ على العلامتين الجوهرية والشكلية في المفعول المطلق، فالعلامة الشكليّة في أنه مصدر مأخوذ من جنس الفعل على

قياسه، والعلامة الجوهرية في كونه نمطًا منصوبًا مؤكّدًا للفعل، أو مبينًا لنوعه، أو عدده، وإن أشار النحويون إلى توكيده مطلقًا لتضمّنه الحدث دون الإخبار والزمن، والأمثلة المضروبة في التّعريفين السّابقين هي أمثلة مبسّطة تعليميّة وضعها النحويون لشرح القاعدة، ثم فصّلوا ذلك بتفريعات متعددة، وأخذوا يعلّلون ما خرج على القاعدة ويأوّلونه.

وحين نطالع كتاب (ارتشاف الضرب)، نجد استعمالات كثيرة مسموعة واردة عن العرب ومشهود بفصاحتها قد خرجت علىهذه الحدود التعريفيّة للمفعول المطلق، فلم تلتزم الأداءات اللغويّة بتلك الحدود، والسبب في ذلك أن ابن اللغة لم يتقيّد بقيود ولا قواعد في إنتاجه اللغويّ، ولكنّ النحويين أرادوا وضع حدود تعريفيّة تندرج تحتها الأداءات اللغويّة المجموعة رواية، وما خرج على ذلك فهو خاضع عندهم للتعليل.

ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(سورة نوح، الآية١٧)، فـ(نباتًا) هنا مفعول مطلق، لكنه منتهك للقواعدية التي وضعها النحويون في علامته الشكليّة، فهو مصدر على غير قياس فعله، وقياسه (نبت نباتًا) من الفعل الثلاثي، لكنه هنا جاء من الفعل (أنبت) وهو ثلاثي زيدت في أوله الهمزة التي تفيد التعدية، فاشتمل الفعل على معنى جديد بخلاف الفعل الثلاثي المجرد، وقياسه (أنبت إنباتًا)، ومع هذا وجدنا المصدر هنا منصوبًا بهذا الفعل، فهل الفعل المغاير للمصدر هو العامل فيه أم غيره؟

ذكر أبو حيان في تعليل ذلك ثلاثة آراء للنحويين(٤٤):

الأول: أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو مذهب المازني.

الثاني: أنه منصوب على إضمار فعل والظاهر دليل عليه، وهذا يعني أن (نباتًا) منصوبة بفعل مضمر (نبت) مأخوذ من المصدر، والتقدير: نَبَتُّم من الأرض نباتًا، ونسب هذا إلى المبرد وابن خروف، وعزي إلى سيبويه.

الثالث: جواز الأمرين، وتفصيل ذلك: أن المصدر (المفعول المطلق) إذا غاير معنى الفعل (العامل) نصب بفعله المضمر كما في (نباتًا)، وإن لم يغاير المعنى نصب بالفعل الظاهر، ونسب هذا إلى أبي الحسن (ابن عصفور).

واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر[الوافر] (٤٥):

وَلاحَ بجانبِ الجبلَيْنِ مِنْهُ رَبابٌ تَحْفُرُ التُّرْبَ احْتِفارا

فـ(احتفارا) هنا مفعول مطلق، وقد انتهك القاعدة؛ فلم يأتِ أيضًا من حروف الفعل، بل زاد عليه، وقياسه (حفر حفرًا)، أما احتفارا فقياسه (احتفر احتفارًا).

وخلاصة آراء النحويين أن المصدر (نباتًا) منصوب بفعل مضمر وتقديره نبتم من الأرض نباتا، والمصدر (احتفارا) منصوب بالفعل الظاهر (احتفر) دون تقدير.

وبالعودة إلى تصريف الفعل نجد سيبويه يذكر في (الكتاب) أن فعل مفتوح العين إذا أردت منه التكثير في المصدر بنيته على التفعال كما تقول في الهَذْر: التَّهْذار، وفي اللعب: التَّلْعاب، ويلحق ذلك ما بني على هذا البناء، فلحقته الزيادة، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت(٤٦).

والكوفيون يرون أن العرب تترك المصدر على أوليته وإن اختلف الفعل بالزيادة، ومثله: تكلّمت كلامًا، ولو أخرج المصدر على الفعل لقيل تكلّمت تكلّمًا(٤٧).

وهذه التعليلات كلّها سواء كانت صرفيّة أو نحويّة تؤكّد خروج ابن اللغة على النمطيّة التعليميّة إلى الابتكار المؤدّي للخفّة في اللفظ والمعنى الدلاليّ المراد إيصاله للمتلقي بما يحمله من حمولة فكريّة وطاقة شعوريّة، فهو يلجأ إلى الأفضليّة الاستعماليّة وإن خالف بها القواعدية، ولذلك نجد هذه الأمثلة وغيرها الكثير مما يؤيدها عند وضعها في جدول الأفضلية، محققة للأفضليّة الاستعماليّة منتهكة لشرط من شروط القواعدية، ومع هذا فلا تخرج من دائرة الفصيح المستعمل، وكان من الممكن ترك هذه التعليلات لما هو وارد من سماع العرب، فالمنهج الوصفي يجعلنا نقبل أيّ نمط لغويّ طالما تحققنا من بيئته الاستعماليّة، أما التعليلات النّحويّة فهدفها تحقيق الأفضليّة للقاعدة الموضوعة، والتي يحاول النحويون وسمها بالشمولية.

الأداء اللغوي	الأفضليّة القواعديّة			الأفضليّة الاستعماليّة
	العلامة الجوهريّة		العلامة الشكليّة	
	المصدر	النصب	مؤكد للفعل	قياس فعله	
أنْبَتَكم مِنَ الأرضِ نباتًا	√	√	√	X	√
أنْبَتَكم مِنَ الأرضِ إنباتًا	√	√	√	√	√
نبتُّم مِنَ الأرضِ نباتًا	√	√	√	√	√
رباب تحفر التُّرْبَ احتفارا	√	√	√	X	√
رباب تحتفر التُّرْبَ احتفارا	√	√	√	√	√
رباب تحفر التُّرْبَ حفرًا	√	√	√	√	√

يوضّح هذا الجدول أنّ هناك أداءين انتهكا شرطًا من شروط القواعدية؛ فلم يأتِ المصدر فيهما على قياس فعله، لكن هذا لم يمنع الحكم عليه بالأفضليّة الاستعماليّة، فهو يسير جنبًا إلى جنب مع الأمثلة المحققة للأفضليّة

القواعديّة والاستعماليّة معًا، وقد جاء هذا الأداء منوعًا بين الشعر والنثر، فلم يلتزم بالشعر وحده ليقال ضرورة، كما أن وروده في القرآن متكررا غير مرّة بنفس الصياغة، كقوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ (سورة آل عمران، الآية٣٧) يجعلنا نتساءل: ألم يأنِ الأوان بعد أن نعيد النظر في هذه الآراء النحويّة وندرج مثل هذه الأداءات اللغويّة المبتكرة والمتفردة بدلًا من تعليلها أو تأويلها؟!

-مسألة وجود عامل ينصب مصدرين مختلفي الدلالة

ذكر أبو حيان في كتابه في أثناء حديثه عن المفعول المطلق هذه المسألة، وهي وجود فعل واحد في الجملة (عامل) ينصب مصدرين أحدهما مؤكد للفعل، والثاني مبين لنوعه(٤٨)، فهل العامل الواحد يعمل في معمولين أو أكثر؟

هذه المسألة اختلف فيها النحويون، فمذهب الأكثرين؛ الأخفش، والمبرد، وابن السراج: أن الفعل لا ينصبهما معًا. ومذهب السيرافي، وابن طاهر، وأبي القاسم بن القاسم أنه يجوز أن ينصبهما، وأنه يجوز أن ينصب ثلاثة مصادر إذا اختلف معناها. والثالث: أنّ المصدر الثاني بدلًا من الأول، ولا يكونان مصدرين؛ لأنّ الفعل الواحد لا ينصب مصدرين(٤٩)، وعلى هذا خرّجوا قول الشاعر[الكامل](٥٠):

ووَطِئْتَنَا وَطْئًا عَلَى حَنَقٍ وطْءَ المُقَيَّدِ نابِتَ الهَرْمِ

فالبيت هنا فيه مصدران الأول (وطئًا) مؤكد للفعل، والثاني (وطء المقيد) مبين للنوع، والعامل فيهما واحد هو (وطئ)، فأوّلوه على مثل: وطء المقيّد، أو على إضمار فعل.

وهذا التأويل يتماشى مع تحقيق القاعدة النحوية واستعمالها استعمالًا صحيحًا، ولكنه في الوقت نفسه يحاول نفي ما نطلق عليه الأفضليّة اللغويّة أو الصيغ البديلة، فمن المعلوم أن النّصب أخفّ من الرفع، والعربي بطبيعته يلجأ إليه، ويميل إلى الخفّة في الحركة والسهولة في النطق، وكذا ظاهرة المجاورة عند النحويين أو الاقتراض التي تقضي بأخذ القريب الحركة الإعرابية للمجاور له.

- **مسألة حذف العامل واستعمال المصدر المنصوب**

ذكر أبو حيان أنّ عامل المصدر قد يحذف جوازًا لوجود قرينة لفظية تدلّ عليه، ويحذف وجوبًا لكونه بدلًا من اللفظ بالفعل، ويكون ذلك في الدّعاء سواء كان الفعل متعدّيًا، مثل: سقيًا ورعيًا، أو لازما، مثل: بعدًا، وسحقًا، وتعسًا، وخيبةً. ومن هذه المصادر ما استعملته العرب وليس له فعل من لفظه، مثل: دَفْرًا، وبَهْرًا. واختلف النحويون هل يقاس عليها، وهو رأي الأخفش، والفراء، والمبرد، أم يقتصر فيها على المسموع وهو رأي سيبويه(٥١). وإن كان السيوطي قد ذكر أنّ أبا حيان فصل في المسألة، فقال: "ما كان له فعل من لفظه يقاس، وما لا فلا"(٥٢).

وهذه المصادر كلّها تأتي منصوبة كما استعملتها العرب، وصيغتها تستعمل للدعاء، ولا يستعمل معها عاملها الظاهر بل هي على تقدير فعل مضمر من جنس حروفها، ولكن المفارقة أن تأتي بعض هذه المصادر من الفعل اللازم مرفوعة وليست منصوبة، ومنها قول أبي زُبيْد الطّائي[الطويل](٥٣):

أَقَــامَ وَأَقْــوى ذاتَ يَــوْمٍ وخَيْبَــةٌ لأوّل مَــنْ يَلْقــى وَشَــرٌّ مُيَسَّــرُ

فـ(خيبة) جاءت مرفوعة على الابتداء مع أنها مصدر مسموع عن العرب نصبه كما تقدم، فهل نطق بها ابن اللغة على أنها ليست مصدرًا، أم

هي طاقة شعوريّة حملها ذلك الأداء اللغويّ؟ فالشاعر هنا نطق باللفظة على وضعها دون النظر إلى كونها مصدرًا وجاءت موافقة لفصاحته وسليقته العربية الصحيحة، ولا يمكننا بحال أن نخطّئ ذلك العربي الفصيح، أو نصف كلامه بالشذوذ بقدر ما يمكننا أن نتساءل لماذا وضع النحويون هذا الشاهد في باب المفعول المطلق مع وجود العلامة الشكليّة/الإعرابيّة الظاهرة في كلمة (خيبة) بالرفع؟ ولماذا ينطق العربي بها تارة منصوبة وتارة مرفوعة؟ وهل المعنى الدّلالي حين يكون دعاء هو الذي يحدّد النّصب؟ وهل هناك من نطق بمثل هذا الأداء بصورة مختلفة ولم يصلنا منه شيء؛ لاقتصارهم في جمع المادة المروية على قبائل بعينها؟ وكيف يمكننا تحديد الفكرة العقلية من غير النظر إلى الطاقة الشعوريّة؟

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا المسموع لم ينتظم في سلك القاعدة النحوية، بل انتهك تلك القاعدة وخالفها، وهو دليل على المتبقي الموجود في لسان العرب، ومحاولة النحويين جعل المقيس من الغالب المسموع لا ينفي وجود ما يخالفه من جذور لغويّة وفكريّة ظهرت في الأداء المتغاير للقاعدة المتأخرة في الوضع والمقيدة لحرية التعبير عند ابن اللغة، والتي لم يكن يتقيد بها أو يسير عليها قدر ما يعنيه إبلاغ الطاقة الدلالية الكامنة التي يحاول نقلها عبر التراكيب، فلا يهمه بعد ذلك إن وافقت قاعدة النحويين أم خالفتها، وأمّا محاولة النحويين للتأويل فإنّما هي محاولة لإخضاع تلك الأداءات للقاعدة ومحاولة شمولها، ومع هذا نجد هذه القواعد لا تتّسم بالاستقرار والثبوتيّة بقدر ما نرى ما يخرج عليها من أداءات جاءت ممن ارتضوا نقل اللغة عنهم، فما بالنا بغيرهم، وإذا عرضنا هذا الأداء على جدول الأفضلية تبين لنا خلوّه من العلامة الشكليّة والعلامة الجوهريّة للمفعول المطلق مع تمتّعه بالأفضليّة الاستعماليّة كما سيأتي.

ويندرج تحت هذه القاعدة كل الأداءات اللغوية التي جاءت مصادرها منصوبة وكان عاملها محذوفًا وجوبًا على رأي سيبويه، بينما أجاز غيره إظهار العامل أو إضماره على حدّ سواء، وقد ساق أبو حيّان لذلك شروطًا لوجوب إضمار العامل، بينما لم يلتزم من خالفه بهذه الشروط، ومن هذه التراكيب: قول عامر بن الطفيل: " أَغُدَّةً كَغُدّةِ البعير ومَوْتًا في بيتِ سَلولِيّة"(٥٤).

ومثله قول العجاج[الرجز](٥٥):

أَطَرَبًـــــــــا وأنْـــــــــتَ قِنّسْـــــــــرِيُ
والـــــــــــدّهرُ بالإنســـــــــــانِ دوّاريُّ

وقول الشاعر[الطويل](٥٦):

خُمــولًا وإهمــالًا وغيــرُكَ مُولَــعٌ بتثبيــتِ أسـبابِ السِّـيادةِ والمَجْـدِ

وقول جرير[الوافر](٥٧):

أَعَبْـدًا حَـلَّ فـي شُـعَبَي غَرِيْبًـا أَلُؤْمًـا لا أَبـا لَـكَ وَاغْتِرابـا

وقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (سورة محمد، الآية٤)

وقول الشاعر[الوافر](٥٨):

وَقَـدْ كَـذَبَتْكَ نَفْسُـك فاكْـذِبَنْها فـإنْ جَزَعًـا وإنْ إجمـالَ صَـبْرِ

وقول جرير[الوافر](٥٩):

ألَـمْ تَعْلَـمْ مُسَـرَّحِيَ القَـوافي فَـلا عِيَـا بِهِـنَّ وَلا اجْتِلابـا

وقولهم: زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا، وما أنتَ إلّا سَيْرًا، وإنّما أنتَ سَيْرًا

وأجاز سيبويه الرفع في هذا كله، ولم يجز إظهار العامل(٦٠).

وعلى هذا فإنّ هذه الأداءات اللغويّة يمكن رفعها على الابتداء وتكون محققة للأفضليّة القواعديّة والاستعماليّة، ويمكن نصبها على المصدريّة وتكون محققة لذلك أيضًا.

وشبيه بتلك المسألة مسألة نصب المصدر بفعل شبيه له في المعنى وليس من لفظه، يفهم من الكلام قبله، واستدلّوا لذلك بقول أبي كبير الهذليّ[الكامل](٦١):

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلّا مَنْكِبٌ منْهُ وحَرفُ السّاقِ طَيَّ المِحْمَل

فقوله: (طيّ) جاءت منصوبة بفعل محذوب دلّ عليه السّياق تقديره: طُوِيَ طيّ المحمل، وعلّل النحويون عدم ظهور الفعل هنا؛ لأنّ ما سبق من الكلام وهو (ماإنْ يمسّ الأرضَ إلّامنكبٌ) دلّ عليه، وهو تعليل سيبويه، وهو بهذا مخالف للعلامة الشكلية؛ فليس في البيت ما يدلّ على فعل يؤخذ منه مصدر منصوب، بينما العلامة الجوهريّة في كونه مبينًا للنوع موجودة في هذا التركيب(٦٢).

- **إفراد هذه المصادر وإضافتها:**

ذكر أبو حيان أنّ هذه المصادر لا تضاف إلّا في قبيح الكلام، وما جاء منها مضافًا لزمه النصب، وإذا أفردت جاز الرفع والنّصب، ومن هذه المصادر ما لا يستعمل إلّا مضافًا، فإذا أفرد لزمه الرفع، واختلفت القاعدة في ذلك؛ فكل فعل صار له حالة معينة يقعدها النحويون ويكون فيها آراء مختلفة، خاصة في عطف بعضها على بعض، ويكفي أن ننقل كلام أبي حيان لنرى عدم استقرار القاعدة وتضاربها، وأنّ لكل حالة قاعدة معينة تبعًا لدلالتها المعنويّة، يقول:

"وإذا أُفرد (وَيْح) و(تَبّ)، فالغالب على (تبّ)النّصب، وعلى(وَيْح) الرّفع، ويختار سيبويه أن يجعل كلّ واحد منهما على وجهه إذا أُفرد، فإذا قالوا: تبًّا لهُ، وَوَيْحًا، فبالنصب، والعرب لا تقول: وَيْحٌ إلّا مع خبره، وقال ابن أبي الرّبيع: تبًّا لهُ أُلزم النّصب، ووَيْحٌ له أُلزم الرّفع؛ فإن عطفْتَ ويحًا على تبّ نصبْتَ، وإن عطفتَ تبًّا على وَيْح فكحاله قبل العطف، ويكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وإن قلت تبًّا له، وويحٌ له، فالرّفع في (وَيْحٌ له)، ومنع المازني عطف أحدهما على الآخر، وعن الجرمي منع هذا الباب جملة؛ لأنّه يؤدّي إلى أن ترفع ما شأنه النّصب كـ (تبًّا) وتنصب ما شأنه الرّفع كـ (وَيْح)"[٦٣].

فبحسب الاختلاف هنا نجد الأداء اللغوي يختلف بين الرفع والنصب، وعلى هذا لو جاء هذا المصدر مرفوعًا أو منصوبًا لا يخرجه من دائرة الأفضليّة الاستعماليّة، وإنما يخرق شرطًا من شروط القواعديّة غير المتفق عليه عند النحويين، فكأنه لم ينتهك هذا الشرط على الرأي الآخر، فإذا قلت: تبًّا أو ويحًا بالنصب فكلاهما صحيح، وإذا قلت: ويح فصحيح. وعلى هذا نجد الأفضلية تضمّ الجميع تحت مظلتها ولا تطرد من الأداءات شيئا، بينما القواعد تخرّج ذلك على الشّذوذ. وقد جاء قول الشاعر[الطويل][٦٤]:

كَسا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلودِها فَوَيْلًا لِتَيْمٍ مِنْ سَرابِيلِها الخُضْرِ

فبحسب القاعدة أن هذه المصادر إذا أفردت لا تكون إلّا منصوبة، ولكنهم أضافوا إلى ذلك إن وليها اللام بجواز الرفع والنصب، وجاءت (ويلًا) مفعولًا مطلقًا لفعل غير مستعمل وهي مفردة وجاءت منصوبة، والكوفيون يجيزون الرفع فيها، وقد فقدت العلامة الجوهرية في كونها ليس لها فعل

مستعمل واتسمت بالعلامة الشكلية للمصدر. ويمكننا من خلال جدول الأفضلية معرفة هاتين العلامتين في الأداءات السابقة:

الأداء اللغوي	الأفضليّة القواعديّة		الأفضليّة الاستعماليّة
	العلامة الجوهريّة	العلامة الشكليّة	
وخَيْبَةٌ	X	X	√
وَيْحٌ	X	X	√
تبًّا	X	√	√
ويلًا	X	√	√

ومثل هذه المصادر الكثير مما ورد مفردًا منصوبًا حتى صار كالعلم في باب المفعول المطلق، وتأوّل النحويون له أفعالًا من جنسه، والقاعدة أن المفعول المطلق يتوجب أن يكون من جنس لفظه، وهنا يستعمل اللفظ مفردًا ويكون العامل فيه مقدرًا، كقولهم: (حَنانيْكَ) فالتقدير: تَحنّن حَنانيْكَ، أي: تَحَنُّنًا بعدَ تَحَنُّن، و(دَوالَيْكَ) أي: تداولنا، و(هَذاذَيْك) أي: تَهِذُّ هَذاذَيْك، و(حَجازَيْكَ)، أي: تَحْجِزُ حَجازَيْكَ، و (حَذارَيْك) أي: تَحْذَر، أو ليكن منكَ حَذَر بعد حَذَر، أي: احْذَرْ أبدًا، ومنها (لَبَّيْكَ) وكلّ هذه المصادر قدّر النحويون لها أفعالًا من جنسها غير لبيك(٦٥).

ومعنى ذلك أن هذه المصادر تحمل معنى دلاليًا هو الدعاء، ولذا قدر العامل فيها؛ إذ لو ظهر لخرجت هذه المصادر من باب المفعول المطلق، فإذا قلت: تَحَنّن حَنانيْكَ، لم تكن دعاء، ولذا أضمروا العامل فيها وورد بهذا السماع.

ويستعمل اللفظ مضافًا والعامل مقدرًا أيضا مثل (سبحان) التي تستعمل مفردة منونة وغير منونة، وتضاف لما بعدها، كقولنا: سبحان الله، وسبحانك اللّهمّ، وهذا مما خالف القاعدة السابقة في أنّ هذه المصادر لا تضاف إلا في قبيح الكلام، وهذا ليس من قبيح الكلام، بل ورد ذلك في القرآن الكريم، والقاعدة

تقول: وما جاء منها مضافًا لزمه النصب، وإذا أفردت جاز فيها الرّفع والنّصب، وهذا اللفظ نصّوا على أنه ينصب مضافًا كان أو مفردًا، وإذا أضيف فلا تلحقه (أل) التي للتعريف، فلو لحقته امتنع عنه النصب، وقد جاء من ذلك مخالفًا لهذه القاعدة قول الشاعر [الرجز][٦٦]:

سُـــــــــبْحانَكَ اللّهُـــــــــمّ ذا السُّـــــــــبْحانِ

فأوّلوا ذلك على الشذوذ، وكما تقدّم فالقاعدة هنا تفرد حالات لكل مصدر على حدة، ما أدى إلى كثرة التفريعات والتأويلات، فالمفعول المطلق يشترط فيه أن يكون من جنس الفعل وحروفه، ولكنك تجد ما يخالف القاعدة في الكثير من ذلك، والفعل/العامل ينصب معمولًا واحدًا، ومع هذا تجد الاختلاف في وجود عامل واحد ينصب أكثر من مفعول، واختلاف الآراء ما بين مؤيّد ومعارض، ويحذف العامل ويبقى انتصاب المصدر، ومع هذا تجد من المصادر التي أوردوها ما يخالف القاعدة، فيأتي مرفوعًا تارة ومنصوبًا أخرى، ومسألة القياس على هذه المصادر مختلف فيها، ورجحوا أن ما كان من هذه المصادر له فعل من لفظه تقيس عليه، وما لم يكن له فعل فلا قياس عليه، وهو يتماشى مع المنهج الوصفي التفسيري الحديث، وما جاء من هذه المصادر مضافًا لزمه النّصب، وإذا أفردت جاز لك الرّفع والنّصب، وكلّ هذا يدلّ على أمرين؛ الأول: كثرة التشعيبات التي أرهقت النحويين وامتلأت بها كتب النّحو من ناحية، وصارت من الصعوبة البالغة في دراسته على الناشئة من ناحية أخرى، والأمر الثاني: عدم ثبوت القاعدة واستقرارها وعدم شمولها لكل المرويّات المسموعة، وعليه، فإنّ المتبقّي أو الرّكام اللغويّ استُبعِد تحت مظلّة الشّذوذ وغيره، مع فصاحته وصدوره عن ابن اللّغة المحتجّ بعربيّته، فلم يبق لنا إلّا أن نحاول من خلال نظرية الأفضليّة أن نستوعب جميع هذه الأداءات المطروحة.

- **مصادر لا تستعمل مفردة:**

ذكر أبو حيّان هذه المسألة امتدادًا لاستعمال المفعول المطلق وحذف عامله، فسُمعت ألفاظ من العرب تستعمل هكذا مثل (حمدًا، وشكرًا لا كفرًا، وعجبًا)، فينقل لنا أبو حيان رأي أبي عمروبنبقي الذي يفسر رأي سيبويه فيها بأنّ (حمدًا وشكرًا لا كفرًا) لا تستعمل إلّا مع بعضها، وأما عجبًا فقد تفرد، ويوافقه ابن عصفور بأنها لا تفرد ولايلتزم فيها الإضمار إلّا مع (كفرًا)؛ لأنّها – جميعها– جرت مجرى المثل. ومثله قولهم: مَسَرّةً لا تستعمل إلّا بعد كرامة، وكذا نُعْمى عَيْن بعد (حبًّا)، لا يقال: مَسَرَّةً، وكرامةً ولا نُعْمى عَيْن، وحُبًّا، ورَغْمًا، وهَوانًا[٦٧].

وهذه المصادر يختلف النحويون في تقدير العامل فيها، وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق، فهي تتمتع بالعلامة الشكليّة، ولكن قد تخالف هذه القاعدة فتأتي مرفوعة، واختلفت التأويلات النحويّة في ذلك، فهي مرفوعة على الابتداء، أو الإهمال، ومن ذلك قول الشاعر [الكامل][٦٨]:

عجَبٌ لِتلْكَ قضيَّةً وإقامَتي فيكُم على تِلْكَ القضيَّةِ أعْجَبُ

فـ(عجب) هنا جاءت مرفوعة وخالفت العلامة الشكلية لباب المفعول المطلق، واختلف النحويون في إيراد هذا الشاهد، فمنهم من أورده في باب المفعول المطلق كما سبق، ومنهم من أورده في باب المبتدأ والخبر، ومنهم من أورده في باب التعجّب، وموضع الشاهد فيها واحد، يقول أبو حيان: "والرّفع فيه معنى النّصب"[٦٩]، وهو يقصد بذلك أنه يحمل معنى الدعاء، ولكنها هنا إخباريّة وليست إنشائيّة، ومع هذا تدل على الحالة الانفعاليّة والطاقة الشعوريّة لدى المتكلم، وهذه القيم تفرق بين المنصوبات والمرفوعات، فإذا قلت: حمدًا لله عنيت بذلك الدعاء وهي جملة إنشائية، وإذا أظهرت الفعل فقلت: أحمد الله

أردت جملة إخبارية تفيد الاستمرار بالحمد، وهذا ما حاول القدماء تفسيره بأن تستعمل هذه التراكيب مع بعضها، فتقول: حمدًا وشكرًا لا كفرًا، ليفهم المتلقي أنك تريد الدعاء، وإذا أفردت احتجنا إلى تفسير الحالة الشعورية عند المتكلم، ولذا قالوا فيه الرفع، وهذا ما نقله سيبويه قال:" وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت، فيقول: حمدُ الله، وثناءٌ عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيّته، وكأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله، وثناءٌ عليه" (٧٠).

ومع هذا يأتي ما يخالف هذا السماع والقاعدة، يقول أبو حيان: "ويجوز النّصب نظرًا إلى الأصل، فتقول: الحمدَ لله، قال سيبويه: ينصبهما عامة بني تميم، وناس كثير من العرب، وكذلك العجب"(٧١).

فإذا قابلنا هذا السماع (بالنصب) وهو منقول عن عامة بني تميم والكثير من العرب مقابل بعض العرب الموثوق بهم (بالرفع) أرحنا أنفسنا من عناء هذه التأويلات الكثيرة وتعدد الآراء النحوية؛ لأنّ الاستعمالين سيكونان قد حقّقا الأفضلية الاستعماليّة والقواعديّة معًا، سواء أفردت اللفظ وحده أو جمعته مع قرينه الذي لا يفهم معنى الدّعاء إلّا باقترانه به، وسواء كان مرفوعًا أو منصوبًا طالما أن العرب استعملت ذلك، فهذه الأداءات اللغوية تحظى بالمقبوليّة التركيبيّة الموافقة للقواعديّة النحويّة على النصب أو الرفع، ويمكن تمثيل هذه الأداءات في جدول الأفضلية على النحو الآتي:

الأداء اللغوي	الأفضليّة القواعديّة		الأفضليّة الاستعماليّة
	العلامة الجوهريّة	العلامة الشكليّة	
حمدًا، وشكرًا لا كفرًا	X	√	√
حمدًا– حمدٌ	X	√	√
شكرًا– شكرٌ	X	√	√
عجبًا– عجبٌ	X	√	√

والمتأمّل في تلك المصادر المستعملة، والتي درجت على ألسنة النحويين وفي كتبهم دون عاملها على النصب، وشاع استعمالها هكذا لخفتها، يصل لنتيجة حتمية وهي أن هذه الأداءات من الموروثات المتبقية أو الأداءات المتحجرة البعيدة نقلت إلينا هكذا وهي تعبر عن الحالة الشعوريّة والطاقة الخفيّة للمتكلّم الذي أدّاها بهذا الشكل وهو لا يراعي التقعيد الذي وضعه النحويون؛ لأنّ القاعدة لم تكن وضعت قبل ذلك، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أنه ابن اللغة التي تتمحور بداخله الصياغة الذهنيّة للدلالة، فيخرج اللغة حمالة للمعاني ولا يخطئ في قواعدها، فهي مخالفة للقاعدة الموضوعة متأخرًا ولكنها لم تخالف اللغة. والنحويون حينما حاولوا وضع القواعد، وخرجت هذه الأداءات التي تمردت على قياسهم وفاجأتهم، وصفوها بالشذوذ، ومن هذه الأداءات ما يستعمل إلى يومنا هذا، كما نقول: حمدًا لله بنصب حمد، وعجبا، وغيرها، ونجد فيها خفّة وسلاسة، ومنها ما لم يعد شائعًا بين الناس، ما يدلّ على تسرّب اللغة وعدم ضياع بعض تراكيبها عبر الزمن، وهذا ما حدث مع العرب من تسرّب المتبقي من الأداءات اللغوية من السابقين لهم، ومن هذه التراكيب ما لا يصلح في زماننا هذا، وأعرض عنه الناس:

مسألة تقديم المصدر المحذوف عامله على الجملة:

فأبو حيان يذكر أنّ المصادر المؤكّدة نوعان: الأول مؤكّد لنفسه، كقولك: لهُ عليّ دينارٌ اعترافًا، فهو يقصد بذلك التوكيد المعنوي للجملة، فإنّ جملة (له عليّ دينار) متضمنة معنى الاعتراف. والثاني: المؤكّد لغيره، وهو ما يحتمل الشكّ، كقولك: هذا عبد الله حقًّا وقطعًا ويقينًا، وهو عالم جدًّا(٧٢).

والآراء مختلفة بين جواز تقديم هذا المصدر على الجملة أو لا، فأبو حيان يدّعي أنّ الصّحيح لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، فلا

يجوز أن تقول: اعترافًا له عليّ ألف درهم، ولا حقًا هو ابني، ونسب هذا الرأي للزجاج(٧٣).

الرأي الثاني الجواز: أجاز بعضهم تقديمهما على الجملة

بينما نرى أبا حيان ينقل رأي الزجاج المعتمد على السماع بجواز توسيط هذه المصادر، فتقول: هذا حقًا عبد الله، ويستدلّ على ذلك بالسّماع، فهو مسموع من كلامهم، وتبعه أبو علي الفارسي فأجاز :غير ذي شكّ زيدٌ منطلق، فيقدّم ويؤخّر (٧٤).

وهذه المصادر منصوبة كما نرى، ولكن أجاز الفراء(٧٥)، والمبرد(٧٦) الرّفع في جميع هذه المصادر.

بينما لم ينصّ سيبويه في الرفع إلّا فيما كان توكيدًا لنفسه(٧٧).

وأجاز سيبويه تقديمه بعد الاستفهام(٧٨).

وممّا ورد من ذلك قول الأعشى[الطويل](٧٩):

أجِــدَّكَ وَدّعْــتَ الــدُّمى وَالوَلائِــدَا وأصــبحتَ بعــدَ الجــورِ فــيهنّ قاصــدا

بنصب (جِدَّكَ) بفعل محذوف، وهو موكّد لما هو قبله تقديرًا(٨٠)، وهي شبيهة بالمسألة السابقة (مسألة حذف العامل واستعمال المصدر المنصوب).

فهذه التراكيب ومثلها في كتب النحو تصلح للدراسة ولا يستعملها الناس في زماننا الآن، ولا يشغلون أنفسهم بالتقديم أو التأخير: هذا حقًّا عبد الله أو هذا عبد الله حقًّا، طالما أن الدلالة صحيحة وصلت للمتلقي ولم تخالف في هذين الأداءين القاعدة النحويّة، ولكننا لن نسير على رأي أحدهما دون الآخر، فالقضية إذًا ليست قضية صحّة التركيب قواعديًا بقدر ما هي اختلاف النحويين وتشعّب آرائهم وعدم استقرار القواعد بصورة تشمل تحت مظلّتها كل التراكيب الواردة، وتمنح من بعدهم الابتكار وكسر الجمود الذي أحاطوا به اللغة.

خاتمة

طوّف هذا البحث في الأداء اللغويّ الصادر عن العرب في المفعول المطلق من كتاب (ارتشاف الضَّرب من لسان العرب)، ووجّه هذ الأداء في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة بين القاعدة والاستعمال، وتوصّل إلى **النتائج** الآتية:

- اعتنى النحويون بالعلامة الإعرابيّة في القواعد النّحويّة حتى عدّوها النّحو كلّه، وأضفوا عليها هالة من القداسة، وجعلوا يضعون لها النّظريّات التي تفسّرها كنظريّة العامل، على الرغم من أنّ العلامة الإعرابيّة ليست مجرد قرينة لفظيّة وإنما قرائن كثيرة أخرى متضافرة لفظيّة ومعنويّة يمكن الاستناد إليها في توضيح المقصود من التّراكيب المختلفة.
- الأداء اللّغويّ متمرّد، فكثيرًا ما ينتهك القواعديّة، ما يشكّل ظاهرة لغويّة عامّة في جميع القواعد النّحويّة الموضوعة قديمًا، والتي يمكن التخلّص من تعليلات النحويين وتفريعات قواعدهم باستخدام نظريّة الأفضليّة في هذه الأداءات اللغويّة.
- كثرة التّعليلات النّحويّة تؤكّد خروج ابن اللّغة على النّمطيّة التّعليميّة إلى الابتكار المؤدّي للخفّة في اللّفظ والمعنى الدّلاليّ المراد إيصاله للمتلقي بما يحمله من حمولة فكريّة وطاقة شعوريّة، فهو يلجأ إلى الأفضليّة الاستعماليّة وإن خالف بها القواعديّة.
- المفعول المطلق مصدر مأخوذ من جنس الفعل، جاريًا على لفظه ومعناه، وأنواعه ثلاثة: مؤكّد لعامله (الفعل المأخوذ منه)، أو مبيّن لنوعه أو عدده، وهذا يدلّ على العلامتين الجوهريّة والشكليّة في المفعول المطلق، فالعلامة الشكلية في أنه مصدر مأخوذ من جنس الفعل على قياسه، والعلامة الجوهريّة في كونه نمطًا منصوبًا مؤكّدًا للفعل، أو مبينًا لنوعه، أو عدده.

- المطالع لكتاب (ارتشاف الضَّرب) يجد استعمالات كثيرة مسموعة واردة عن العرب ومشهود بفصاحتها قد خرجت على الحدود التي وضعها النحويون في تعريف المفعول المطلق، فلم تلتزم الأداءات اللغويّة بتلك الحدود، والسبب في ذلك أن ابن اللغة لم يتقيّد بقيود ولا قواعد في إنتاجه اللغوي، ولكنّ النحويين أرادوا وضع حدود تعريفيّة تندرج تحتها الأداءات اللغويّة المجموعة رواية، وما خرج على ذلك فهو خاضع عندهم للتعليل.
- نظريّة الأفضليّة (OptimalityTheory) التي أصبحت تطوّرًا عن التوليد النّحوي عند تشومسكي هي الأكثر توافقًا مع القواعديّة والاستعماليّة، في مقابل الجهد الكبير للنحويين قديمًا لتطويع التراكيب والأداءات المخالفة للقاعدة تحت مظلّة التقعيد، ما يظهر أنّ الأداء اللّغويّ متمرّد على القواعد الوضعيّة مع تحقيقه الدلالة الإبلاغيّة؛ ليدلّ على الأفضليّة الاستعماليّة، سواء ابتعد عن القاعدة، أو قرب منها، أو وافقها؛ فهي ظاهرة تحقّق لنا الخروج من الخلافات النحويّة، والتعليلات الكثيرة، وتفرّع القواعد.
- لا يأتي المصدر في المفعول المطلق دائمًا على قياس فعله، لكن هذا لم يمنع الحكم عليه بالأفضليّة الاستعماليّة، فهو يسير جنبًا إلى جنب مع الأمثلة المحقّقة للأفضليّة القواعديّة والاستعماليّة معًا.
- اختلف النحويون في جواز تقديم المفعول المطلق أو توسيطه في الجملة، علمًا أنه مسموع من كلام العرب، ويحقق الأفضليّة الاستعماليّة.
- اختلف النحويون في تأويل حذف عامل المفعول المطلق في مثل: حمدًا وعجبًا وشكرًا، فأخذوا يقدّرون له عاملًا محذوفًا، أو مضمرًا.
- ورود المصدر مرفوعًا أو منصوبًا لا يخرجه من دائرة الأفضلية الاستعماليّة، وإنّما يخرق شرطًا من شروط القواعديّة غير المتفق عليه عند النحويين، فكأنه لم ينتهك هذا الشّرط على الرأي الآخر، فإذا قلت: تبًّا أو وَيْحًا

بالنّصب فكلاهما صحيح، وإذا قلت: ويحٌ فصحيح. وعلى هذا نجد الأفضلية تضمّ الجميع تحت مظلتها ولا تطرد من الأداءات شيئا، بينما القواعد تخرج ذلك على الشذوذ.

- الأداءات اللغويّة التي نطق بها العرب في أثناء القيد اللغويّ تعبر عن الحالة الشعوريّة والطّاقة الخفيّة للمتكلم الذي أدّاها بهذا الشكل وهو لا يراعي التقعيد الذي وضعه النحويون؛ لأنّ الأداء متقدّم على القاعدة التي وضعت بعده.

توصيات:

- إنّ هذا البحث يمثّل حلقة من سلسلة متّصلة لاتجاه لغويّ يبحث عن الأساليب والتّراكيب من المتبقّي الذي لم يحظَ بعناية النحويين منذ القدم، لكنه يظلّ مادة خصبة متفجّرة بالدّلالة يمكن أن تمدّ الإعلام بأساليب ذات دلالات تتناسب مع تطوّر الحياة الذي يقتضي تطوّرًا لغويًّا يواكبه.
- إنّ الأداءات المرويّة عن العرب بحاجة إلى البحث عنها، ومعالجتها في ضوء النظريّات اللسانيّة الحديثة، لا سيما نظريّة الأفضليّة، وعدم عدّ كلّ ما خرج على القواعد شاذًا، وإنما أداء حقّق المقبوليّة الاستعماليّة. والتوسّع بالبحث اللغويّ نحو توجيه التراكيب اللغويّة بين الأفضليّة القواعديّة والأفضليّة الاستعماليّة، وتوجيه الدراسات الأكاديميّة إلى هذه التراكيب اللغويّة أو ما يُطلق عليه المتبقي في كتب التراث العربي.
- إعادة النظر في النّحو التعليميّ في مؤسسات التربية والتعليم والإعلام بما لا يُردّ معه أيّ من الأداءات اللغويّة الواردة عن العرب في ظل قسريّة القواعد التعليميّة والنّحو المعياريّ.

الهوامش:

(١) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ٣٢/١

(٢) ينظر: الجرجاني، القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز ،**الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيموعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٦٦،ص٤٥٤-٤٥٥

(٣) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **تذكرة النّحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص٥٧٣-٥٧٤، والسيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله (الإصباح في شرح الاقتراح)**، حققه وشرحه، محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩، ص٩١

(٤) ينظر: الصبّان، محمد بن علي،**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ٣٦٥/١-٣٦٦

(٥) موسلينغ، محمد نيزوان، **الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٨، ص٣٥

(٦) لوسيركل، جان جاك، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٧

(٧) الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب التي يحبّون أن يشكل بها أخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، وليست عَلَمًا على المفعوليّة كما يرى إبراهيم مصطفى ومن تبعه من المعاصرين، والفتحة أخفّ الحركات؛ إذ لا تكلّف الناطق إلّا إرسال النَّفَس حرًّا، وترك مسرى الهواء في أثناء النّطق بلا عناء في تكييفه. ينظر: مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ص٧٨-٧٩

(٨) عبابنة، يحيى، **التركيب الانفعالي بين القواعد النحوية التركيبية والقيود الدلالية: الترخيم أنموذجًا**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج١٦، ع١، نيسان، ٢٠١٩، ص٣٤

(٩) ينظر: جونستون، ت. م، **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، ترجمة: أحمد محمد الضُّبَيْب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ص ٥

(١٠) ينظر: أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣،ص ٣٦

(١١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **تذكرة النّحاة**، ص٥٧٤، والسيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، ص٩

(١٢) ينظر: الصبّان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ٣٦٦/١

(١٣) ينظر: السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح**، ص ١٥٢ و**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**،تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ١٥٠/١

(١٤) ينظر: السيوطي، جلال الدين، **المزهر**،١٩٦/١-١٩٧

(١٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٦/١ وما بعدها

(١٦) مصطلح (الركام اللغوي) أطلقه رمضان عبد التواب على الظواهر المندثرة في اللغة التي تبدو في صورة الشواذ داخل النظام الجديد. ينظر: عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧، ص١٧

(١٧)ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**،تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت)، ٢٥/٢-٢٧

(١٨) ينظر: السابق، ١٢٥/١-١٢٦

(١٩) ينظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، (د.ت)، ص ٢٩٧

(٢٠) ينظر: الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨، ٢١٩/٢

(٢١) ينظر: الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث: في النظامين الصوتي والصرفي**، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣، ص ٢٣٥-٢٤٨

(٢٢) ينظر: باي، ماريو، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٩٩٨، ص٥٢

(٢٣) ينظر: موسلينغ، محمد نيزوان، **الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح**، ص٤٨

(٢٤) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، **شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق:محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ٢/٢٣٩-٢٤٠ والأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ٣/١٥٥٧

(٢٥) رزايقية، محمود، **نظرية الأفضلية اللغوية: دراسة تأصيلية في التراث النحوي العربي**، مجلة المعيار، مج٢٦، ع ٦٣، س ٢٠٢٢، ص٤٤٧

(٢٦)عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، **اللسانيات المعاصرة: المقدمات والتطبيقات والمناهج**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٩، ص١٩٦

(27) See: McCarthy, John J, **WhatisOptimalityTheory**? University of Massachusetts,Amherst, January 2007, P1. Kager, Rene, **OptimalityTheory**, Cambridge UniversityPress, UK, 2004, Pxi. Prince, Alan, Smolensky, Paul ,**OptimalityTheory: Constraint Interaction in Generative Grammar**, Blackwell Pub, Malden, MA, 2004, P1-10 Ac.Dekkers, Joost; Leeuw, Frank Van der; Weijer, Jeroen Van de, **OptimalityTheory: Phonology, Syntax, and Acquisition**,OxfordUniversityPress, New York, 2000, P1

(28) See:Kager, Rene, **OptimalityTheory**, Cambridge University Press, UK, 2004

(٢٩) ينظر: كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ١٤٤٥هـ، مقدمة المؤلف، ص: ز

(٣٠) كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، مقدمة المؤلف، ص: ز

(31) See: McCarthy, John J, **WhatisOptimalityTheory**, P1

(٣٢) كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ص٤

(٣٣) السابق، ص١٢٥

(٣٤) ينظر: عبابنة، يحيى، **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٨، ص٣٨-٤٠

See: Kager, Rene, **OptimalityTheory**, Cambridge UniversityPress, UK, 2004, P1-9

(٣٥) ينظر: عبابنة، يحيى، **اللغة العربية بين القاعدة والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، ص٤١-٤٣، وموسلينغ، محمد نيزوان، **الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك**، ص٤٩-٥٠

(٣٦) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠، ١٦٩/٢

(٣٧) ينظر: ابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصّل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ٢٧٣/١

(٣٨) السابق، ٢٧٢/١

(٣٩) ينظر: الأنصاري، ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،ص١٢١

(٤٠) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨،٣/١٣٥٣

(٤١) ينظر: السابق، نفسه

(٤٢) الأنصاري، ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ١٢١

(٤٣) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، دار الجيل بيروت، (د.ت)، ٥٣٥/٢

(٤٤) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٥٤/٣

(٤٥) البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٣٥٤/٣

(٤٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٨٤/٤

(٤٧) ابن المؤدّب، أبو القاسم محمد بن سعيد، **دقائق التصريف**، تحقيق: حسام صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤، ص ٧٥

(٤٨) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٥٩/٣

(٤٩) ينظر: السابق، نفسه

(٥٠) البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٣٥٩/٣، منسوب للحارث بن وعلة الذُّهْلي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦/١

(٥١) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٦٠/٣-١٣٦١

(٥٢) السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢، ١٠٦/٣

(٥٣) الطائي، أبو زبيد، **شعر أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧، ص٦١

(٥٤) مثل قاله عامر بن الطفيل، ويروى " أَغُدّةً وموتًا " نصبًا على المصدر أي: أَوُغَدُّ إغدادًا وأموت موتًا، يُقَال: "أَغَدَّ البعيرُ" إذا صار ذا غُدَّة، وهي طاعونة، ومن روى بالرفع فتقديره: غدّتى كغدّة البعير وموتى موت في بيت سلوليّة، وسلول أقلّ العرب وأذلّهم. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ٥٧/٢، وينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ٣٧٠/٣

(٥٥) العجاج بن رؤبة، **ديوان العجاج**، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٩٣

(٥٦) البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٣٧١/٣

(٥٧) جرير، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، (د.ت)، ٦٥٠/٢

(٥٨) البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٣٧٣/٣

(٥٩) جرير، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، ٦٥١/٢

(٦٠) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٧٠/٣-١٣٧٣

(٦١) البيت منسوب لأبي كبير الهذلي في الارتشاف ١٣٧٨/٣ والكتاب ٣٥٩/١ وديوان الهذليين ٩٣/٢

(٦٢) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٧٨/٣، ويراجع: سيبويه، **الكتاب**، ٣٥٩/١-٣٦٠

(٦٣) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٦١/٣-١٣٦٢

(٦٤) البيت لجرير في الكتاب ٣٣٣/١. وفي ديوانه ٣/ ٥٩٦ برواية:

"كَسا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً في وجوهها فيا خِزْيَ تيمٍ من سرابيلها الخُضْرِ"

(٦٥) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٦٥/٣

(٦٦) الرجز بلا نسبة في الارتشاف ١٣٦٦/٣

(٦٧) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٦٨/٣-١٣٦٩

(٦٨) البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٣٦٨/٣، منسوب لهُنَيّ بن أَحمرَ الكِناني في الكتاب ٣١٩/١

(٦٩) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٧٠/٣

(٧٠) سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/١-٣٢٠

(٧١) الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٧٠/٣، ويراجع: سيبويه، **الكتاب**، ٣٢٩/١

(٧٢) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ١٣٧٤/٣

(٧٣) ينظر: السابق، ١٣٧٥/٣

(٧٤) ينظر: السابق، نفسه

(٧٥) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي

ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ١/١٥٤-١٥٥

(٧٦) ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ٣/٢٢١

(٧٧) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٨٢-٣٨٣

(٧٨) ينظر: السابق، ١/٣٧٩

(٧٩)الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)، ص١٠١

(٨٠) ينظر: الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ٣/١٣٧٥

المصادر والمراجع

الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، (د.ت)

الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨

الأندلسي، أبو حيان، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦

الأنصاري، ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١

أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣

باي، ماريو، **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط١٩٩٨،٨

الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨

الجرجاني، القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز ،**الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٦٦

جرير، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، (د.ت)

الجندي، أحمد علم الدين، **اللهجات العربية في التراث: في النظامين الصوتي والصرفي**، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت)

جونستون، ت. م، **دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية**، ترجمة: أحمد محمد الضُّبَيْب، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٣

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمّان، دار الجيل، بيروت، (د.ت)

رزايقية، محمود، **نظرية الأفضلية اللغوية: دراسة تأصيلية في التراث النحوي العربي**، مجلة المعيار، مج٢٦، ع ٦٣، س ٢٠٢٢

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، (د.ت)

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨

السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله (الإصباح في شرح الاقتراح)**، حققه وشرحه: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩

السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢

الشعراء الهذليون، **ديوان الهذليين**، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥

الصبّان، محمد بن علي،**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧

الطائي، أبو زبيد، **شعر أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧

عبابنة، يحيى، **التركيب الانفعالي بين القواعد النحوية التركيبية والقيود الدلالية: الترخيم أنموذجًا**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج١٦، ع١، نيسان، ٢٠١٩

عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، **اللسانيات المعاصرة: المقدمات والتطبيقات والمناهج**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٩

عبابنة، يحيى، **اللغة العربية بين القاعدة والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٨

عبد التواب، رمضان، **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧

العجاج بن رؤبة، **ديوان العجاج**، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط١٩٨٠،٢٠

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**،تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية،القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م

كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ١٤٤٥هـ

لوسيركل، جان جاك، **عنف اللغة**، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥

ابن المؤدّب، أبو القاسم محمد بن سعيد، **دقائق التصريف**، تحقيق: حسام صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤

ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، **شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق:محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس لأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد، **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١

مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢

موسلينغ، محمد نيزوان، **الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح**، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠١٨

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)

ابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصّل للزمخشري**، قدم له: إميل بديع يعقوب، ، بيروت، ط١، ٢٠٠١

المراجع الأجنبية

Dekkers, Joost; Leeuw, Frank Van der; Weijer, Jeroen Van de, **Optimality Theory: Phonology, Syntax, and Acquisition**, Oxford University Press, New York, 2000

Kager, Rene, **Optimality Theory**, Cambridge University Press, UK, 2004

McCarthy, John J, **What is Optimality Theory**? University of Massachusetts, Amherst, January 2007

Prince, Alan,Smolensky, Paul ,**Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar**, Blackwell Pub, Malden, MA, USA, 2004